الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département science du gestion

العنـوان

دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي خلال الفترة 1995-2011

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: ادارة اعمال للتجارة الدولية

إعداد الطـــالب (ة):
رحمة سليخ

الأستاذ المشرف:
العيد فراحتية

لجـــنة المنـــاقشـــــة

أعضاء اللجـنة	الرتبـة	الصفـة
الاستاذ جباري عبد الوهاب	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
الاستاذ فراحتية العيد	أستاذ مساعد (أ)	مقررا ومشرفا
الأستاذة حجاب عيسى	أستاذ مساعد (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012-2013

إهـــداء

الى نبع الحنان وكل الحنان الى من تفرح لفرحي

وتحزن لحزني الى بر الامان امي العزيزة "بركاهم"

الى الذي يحترق من اجل ان ينير لي درب الحياة الى أبي "محمد"

الى الذي كان يزيد في عزيمتي وقوتي الى العزيز على قلبي "

احمد"

الى من تخاف علي من نسيم الصباح الى من كانت لي اما ثانية

في بعدي عن امي العزيزة "رحمة"

الى بركة البيت الى جدتي العزيزة اطال الله في عمرها الغالية "مباركة"

الى اخواتي الذين قاسمتهم الماء والهواء الى الاخ "السعيد"

الى اخواتي ولكتكوته "رفيف "والكتكوت "رياض"

الى كل الاحباب والاصدقاء بمدينة "جبل امساعد"

الى كل الاصدقاء وخاصة "خديجة كرميش "والاختين "بشيري ايمان ورشيدة"

والى الذين جمعتني بهم ايام الدراسة بدون استثناء "بجامعة لمسيلة"

الى كل من حاوهم قلبي ونسيهم قلمي اهدي ثمرة جهدي هذا

الفهـــــــــــــــــــــــرس

شكر وتقدير	
المقدمة العامة..	أ.د
الفصل الاول:مفاهيم اساسية حول الاستثمار	05
تمهيـــــــــد..	06
المبحـــث الاول:ماهية الاستثمار..	07
المطلب الاول :مفهوم الاستثمار..	07
المطلب الثاني:أهمية الاستثمار..	10
المطلب الثالث:أهداف الاستثمار..	11
المطلب الرابع: أنواع الاستثمار..	12
المبحث الثاني: أدوات، مخاطر ومحددات الاستثمار وخصائصه في المشروعات الاقتصادية.	17
المطلب الأول:أدوات الاستثمار..	17
المطلب الثاني :مخاطر الاستثمار	19
المطلب الثالث:العوامل المحددة للاستثمار..	20
المطلب الرابع: خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية..	24
خلاصة الفصل..	26
الفصل الثاني :الاطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي	27
تمهيـــــــــد..	27
المبحـــث الاول:ماهية التكامل الاقتصادي..	28
المطلب الاول : تعريف التكامل الاقتصادي ونشأته..	28
المطلب الثاني:مزايا و أهداف و فوائد التكامل الاقتصادي..	30
المطلب الثالث:شروط و أشكال التكامل الاقتصادي..	33
المطلب الرابع:عوامل إيجاد التكامل الاقتصادي وآثاره الديناميكية..	36
المبحــــــــث الثاني :مسار،مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته:	38
المطلب الاول:مسار التكامل الاقتصادي العربي..	38
المطلب الثاني:مقومات التكامل الاقتصادي العربي..	41

المطلب الثالث:دوافع التكامل الاقتصادي العربي.....	43
المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.....	44
خلاصة الفصل.....	47
الفصل الثالث:مدى مساهمة الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي	48
تمهيـــــــــــد:.....	49
المبحـــــــــث الاول:الاستثمار كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.....	50
المطلب الاول:المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.....	50
المطلب الثاني:جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار.....	54
المطلب الثالث:مجموعة العناصر والقطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية.....	56
المطلب الرابع:سبل ومتطلبات تنشيط الاستثمارات العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي.....	58
المبحـــــــــث الثاني:الاستثمارات العربية بين الواقع والآفاق.....	63
المطلب الاول:واقع الاستثمارات العربية.....	63
المطلب الثاني:المعوقات الاستثمارات العربية.....	71
المطلب الثالث:تحديات وآفاق الاستثمار في الدول العربية:.....	72
خلاصة الفصل	75
الخاتمة العامة.....	77
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من الدول العربية لعام 2011	63
02	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية الوافدة إلى الدول لعام 2011	65
03	التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات المباشرة الوافدة إلى المنطقة بنهاية 2011	66
04	تدفقات الاستثمارات العربية البينية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة1995-2011	67
05	رصيد الاستثمارات المباشرة الوافدة من الدول العربية إلى الدول لعام 2011	69
06	رصيد الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدولة لعام 2011	70

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة اعامي2010-2011	64
02	التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية المباشرة الوافدة الى المنطقة بنهاية 2011	66
03	تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية خلال الفترة 1995-2011	68
04	رصيد الاستثمارات العربية البينية المباشرة موزعة حسب الدول المستقبلة لعام2011	70

شكر وتقدير

قال الله تعالى: (ولئن شكرتكم لأزيدنكم)

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على خير البشر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

بادئ البدء نشكر الله تعالى على نعمته الجليلة انه تبارك وتعالى امدنا بالصحة والقدرة

وكان لنا عونا ودعما نحمده عز وجل انه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات للإعداد هذا

البحث

كما نتوجه بالشكر للأستاذ المشرف "فراحتيه العيد" ولا ننسى الشكر الخاص الى "احمد" الذي

يعود له الفضل في تنوير طريقي وزرع فيا بذرة المعرفة والبحث بعد المشاكل والصعوبات التي

واجهتني، وكل من الاساتذة "بوبعاية حسان"، "ختيم محمد العيد"

كما نسجل بلسان الفخر اسمى عبارات الشكر والتقدير الى اسرة قسم علوم التسيير من

اساتذة واداريين

كما نتقدم بالشكر الى كل من قدم لنا يد العون من قريب او بعيد وخاصة "بوطبيق

مصطفى" ومكتبة باب الجامعة "أحمـــــــد مراد"

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة:

إن التطورات المتتابعة التي عرفها العالم والتي من نصيبها المطالبة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد بغية بناء اقتصادي عالمي متماسك قوي، وفي ظل هذا المجال ظهرت عدة تكتلات إقليمية كبرى في الصناعة، المال والتجارة نتجت عنها قوة اقتصادية منحت للدول المتكتلة قدرة تنافسية وتفاوضية جعلتها تفرض شروطها في شتى المجالات . أمام هذه الظروف، أصبحت الدول العربية تواجه موقفا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا، وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة حيث أن تعامل الدول العربية بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي الى المزيد من الانقسامات والخسائر التي تكبدها تلك الدول.

فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدول العربية واقتراب المناخات، بالإضافة الى وحدة الدين واللغة وتشابه الثقافات والأهم من ذلك توفر الثروات الاقتصادية وتكاملها، يجعلها تحوي كيانا طبيعيا لتحقيق التكامل، فكل الشروط التي تتوفر عليها الدول العربية جعلتها بؤرة مستقطبة لعدد هائل من الاستثمارات، إلا أن غياب التنظيم الجيد والتخطيط المنسق آل دون بناء وطن عربي موحد واستغلال هذه الاستثمارات.

إن عملية احتلال موقع استراتيجي مهم بين التكتلات الإقليمية، كان ولا يزال من بين الاهتمامات الدول العربية .حيث أن مواجهة هذه التكتلات أو على الأقل التأقلم معها، يخضع الى ترتيب محكم وتنظيم مدروس، لاسيما في الجانب الاقتصادي الذي يعتبر حجر الزاوية في عملية التكامل ومن ثم التكتل .لذلك فإن موضوع حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال واستثمارها، قد حضي باهتمام كبير من قبل منظمات العمل المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، لسيماء بعد تأسيس المجلس الاقتصادي العربي عام 1950،فوجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار وحركة رؤوس الأموال نجد أنها لا تكفي في حد ذاتها لانسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وذلك لوجود عوامل أخرى عديدة تتحكم بهذا الانسياب وبمناخ الاستثمار .إذ أن العملية الاستثمارية في الدول العربية تواجه العديد من المشاكل التي تحد من حركة التدفقات العربية للاستثمار في هذه الدول. ومن بين هذه العوامل طبيعة العلاقات التي تربط بين هذه الدول، والتي تساهم بدورها في التكامل الاقتصادي، وخصوصا اذ تعلق الامر بالاستثمارات المباشرة، سواء كانت أجنبية أو عربية بينية، لاك غالبية الدول العربية تميل الى الاستثمارات غير مباشرة التي تناسبها من عدة نواحي .هذه العوامل جعلت حجم الاستثمارات العربية يعرف قيما منخفضة، إذا ما قورنت بتلك الموجهة الى الخارج، من هنا يظهر دور الحكومات العربية في توجيه التدفقات الاستثمارية اليها، كخطوة اولى لا براز معالم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

اولا: إشكالية البحث

عرفت ومازالت تعرف الدول العربية تطورات و اصلاحات في مجال الاستثمارات، كان الهدف الاساسي منها خلق بيئة استثمارية جيدة وجذابة، وذلك من جلب المستثمرين ورجال الاعمال العرب، وفي هذا السياق يتبادر الى اذهننا التساؤل التالي:

- ما مدى مساهمة الاستثمارات في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل، اعتمدنا على الاسئلة الفرعية، والتي سنحاول الاجابة عليها من خلال هذا البحث :

- كيف ساهمت الدول العربية في تشجيع استثماراتها ؟
- ماهي الاسباب الدافعة لتكامل الدول العربية اقتصاديا ؟
- كيف تحقق الاستثمارات العربية الارضية التي يبنى عليها التكامل الاقتصادي العربي، وماهي الاستراتيجية المعتمدة في ذلك؟

ثانيا: فرضيات البحث:

ولمعالجة اشكالية بحثنا، قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الاجابات احتمالا للأسئلة المطروحة، والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة.

- تؤدي التحفيزات والامتيازات المتعلقة بالاستثمار، المقدمة من طرف الدول العربية، إلى التشابه في مختلف القوانين المنصوصة، وبتالي بطريقة غير مباشرة، الوحدة في السياسات الاقتصادية التي ينجم عنها خاصية من خصائص التكامل الاقتصادي .
- تفعيل البنى التحتية قد يساهم بشكل كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، من خلال مصداقية القوانين المتعامل بها .
- باعتبار أن الاستثمارات عبارة عن انتقال عناصر الانتاج من بلد يملك ميزة نسبية فيه لآخر يفتقر اليها، وهو ما يحقق تكامل بين هذين البلدين فيما يخص هذه العناصر .

ثالثا: أهداف البحث:

من هذا المنطلق، فإننا نهدف من خلال بحثنا هذا إلى محاولة معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق دعم الاستثمار العربي ومعرفة واقعه.

رابعا: أهمية البحث :

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الاساسي لنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الانتاج والتطوير والتجديد وما الى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وزيادة فرص التوظف، ورفع في مستوى المعيشة، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات العربية، حيث تساهم في تحقيق التكامل العربي، كما يقوي العلاقات بين الاقطار العربية لارتباطهما بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية .

خامسا: مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة اسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها في ما يلي :

- يعتبر موضوع البحث ضمن المحاور الكبرى ادرة اعمال لتجارة الدولية التي عنيت بالدراسة والإهتمام.
- شعورنا بأهمية الموضوع، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العا لم .
- الميول الشخصي الى المواضيع الخاصة بالاقتصاديات العربية .

سادسا: المنهج المتبع وادوات الدراسة المستخدمة :

بالنظر الى الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث انتهجنا المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات الدول العربية والتحليلي في تحليل الاحصاءات التي تم جمعها حول الموضوع .

الصعوبات التي تلقاها الباحث:

واجهتنا عراقيل ومشاكل عديدة في سبيل اعداد هذا البحث، نوردها قصد لفت انظار المسؤولين من اجل تسهيل مهام الباحثين، وكذلك بغية تبصير الباحثين من اجل التعاملين مثل هذه العقبات، ويمكن ابراز أهمها في ما يلي :

- انعدام المراجع المتخصصة في الموضوع، ونقص في التي لها علاقة بالموضوع .
- تضارب الاحصاءات احيانا باختلاف مصادرها، وفي بعض الايان في نفس المراجع .

لمعالجة بحثنا هذا، قمنا بتقسيمه الى ثلاث فصول، وهي كما يلي :

الفصل الاول :مفاهيم اساسية حول الاستثمار

حيث تطرقنا من خال المبحث الاول الى ماهية الاستثمار، ثم قمنا بالتطرق مفهوم الاستثمار والى اهميةا لاستثمار، ثم دراسة اهداف الاستثمار، وفي الاخير انواع الاستثمار .أما في المبحث الثاني راينا الهم ادوات الاستثمار، ودراسة المخاطر الاستثمار وكذلك العوامل المحددة للاستثمار واخيرا خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية .

الفصل الثاني:الاطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي

حيث عالجنا من خلال المبحث الاول ماهية التكامل الاقتصادي، من خلال تعريف الكامل الاقتصادي ونشأته وكذلك تناولنا مزايا واهداف وفوائد التكامل الاقتصادي ، ثم شروط وأشكال التكامل الاقتصادي وفي الاخير ارتاينا التطرق الى عوامل المساعدة على ايجاد التكامل الاقتصادي وآثار الديناميكية له.اما في المبحث الثاني فتطرقنا الى مسار التكامل الاقتصادي العربي والمقومات التي تساعد على اقامة تكامل اقتصادي عربي،ثم معرفة دوافع التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك المعوقات التي أدت الى عدم نجاح التكامل الاقتصادي العربي .

الفصل الثالث :مدى مساهمة الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

إذ ركزنا في المبحث الاول على المشروعات العربية المشتركة ومدى اهميتها في التكامل الاقتصادي، ثم المجهودات المبذولة في التكامل الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار، واهمية الاستثمار في التكامل الاقتصادي العربي، ثم دراسة اهم الناصر والقطاعات الجاذبة الاستثمار العربي، وسبل ومتطلبات تشييع الاستثمارات في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي عربي ناجح .اما في المبحث الثاني ارتاينا ان نتطرق الى واقع الاستثمارات العربية وتحديات وافاق تحقيق التكامل عن طريق الاستثمار ومعوقات التي ادت الى ضعف اليها الاستمارات العربية.

وفي الأخير قدمنا الخاتمة تناولت النتائج والتوصيات.

الفصـــــــــــل الأول

مفاهيم اساسية حول الاستثمار

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الدافع والمحرك الاساسي للنمو الاقتصادي لأي دولة، فهو متعلق ودون شك بمختلف العوامل الاقتصادية التي يتأثر بها ويؤثر فيها فالاستثمار يمثل الركيزة الاساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي ومن خلاله يكمن الأمن الاقتصادي وبالتالي فإنه المسؤول عن عملية الايداع والتحول الاقتصادي ،وهذا هذا جعل متخذ القرار الاقتصادي يولي الاستثمار اهتماما كبيرا باعتباره المتغير البارز والحاسم في تحديد معدلات النمو الاقتصادي لما تحققه من ارتفاع في الدخل القومي الحقيقي للمجتمع وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة.

ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى مبحثين لدراسة الجوانب المتعلقة بالاستثمار:

المبحث الاول :ماهية الاستثمار

المبحث الثاني: أدوات، مخاطر ومحددات الاستثمار و خصائصه في المشروعات الاقتصادية

المبحث الاول:ماهية الاستثمار.

يعتبر الاستثمار من العناصر الرئيسية في أي نظام اقتصادي،وذلك لزيادة رأس مال وتحسين والرفاهية لهذا تعددت المفاهيم التي صاغها المختصون في الميدان الاقتصادي وهي تختلف حسب نظرة كل من هؤلاء المختصين للاستثمار والذي يعتبر أداة أساسية للنمو الاقتصادي،سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية لاستثمار حيث سنقسمه إلى أربع مطالب كالتالي:

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار

أولا:تعريف الاستثمار

للاستثمار مفاهيم عديدة تقدم بها الاقتصاديون وهذا حسب نظرة واتجاه كل واحد منهم سنتطرق إلى ما يلي:

يعرف الاستثمار على انه " يهدف إلى تحقيق مكاسب متوقعة على مدى فترت طويلة في المستقبل كم الرفاهية الاستثمار إذا نوع من الإنفاق لكنه إنفاق على أصول يتوقع منا تحقيق عائد مدى فترة طويلة من الزمن لذلك يطلق عليه اصطلاحا:-إنفاق رأسمالي –تميزا له من المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية مثل الأجور والمرتبات والصيانة وشراء المواد الخام ".[1]

يعرف الاستثمار بانه "إرجاء تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس للاكتناز"[2]

كما يمكن أن يعرف الاستثمار:"على انه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل ان يتحقق من وراء هذه الصول عائد في المستقبل .معنى ذلك ان الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر" .[3]

ويمكن تعريفه ايضا :"بانه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي".[4]

---

[1]:سيد هاري :"**أساسيات الإدارة المالية** "،مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،1992 ، ص 128.

[2]:عبد الغفار حنفي :"**الاستثمار في الأوراق المالية** "،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000،ص 16.

[3]:محمد الحفناوي ونهال فريد مصطفى :"**مبادئ وأساسيات لاستثمار**" ،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،2006،ص 18.

[4]:طاهر حردان :"**أساسيات الاستثمار** "،دار البداية ودار المستقبل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2010، ص13- 14 .

ويمكن تعريف الاستثمار بأنه:

"التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول،النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم،المخاطرة الناشئة على احتمال عدم الحصول تدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها".[1]

ويمكننا تعريف الاستثمار أيضا :على انه "ذلك الجزء المستقطع من الدخل لاستخدامه في العملية الإنتاجية بهدف تكوين رأس المال، ويتحدد ذلك من خلال النظر لسعر الفائدة و الكفاءة الحدية للاستثمار.فحجم الاستثمار يتوقف أساسا على حجم الادخارات.[2]

يعرف كذلك بأنه:الاستثمار عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية وعقلانية بموجبها يجري توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية ...في المستقبل بتدفقات مستمرة عادة تضمن قيما تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية المطلوبة وفي ظروف تتسم بأمان والتأكد قدر المستطاع عدم استبعاد هامش مقبول.[3]

وتعددت التعاريف بتعدد المفاهيم وندرج كل المفاهيم وذلك للوصول إلى تعريف يكون شاملا حيث نجد ان الاستثمار له مفهوم اقتصادي ومالي.

[1]:زياد رمضان :"**مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** "،ط4،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن،2007،ص13.

[2]:أحمد زكريا صيام ،"**مبادئ الاستثمار**" ،ط2،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2003،ص17-18.

[3]:هوشيار معروف:"**الاستثمارات والأوراق الملية** "، ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن،2009،ص17.

1-مفهومه من الناحية الاقتصادية:الاستثمار هو عبارة عن قرار قبول أو توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على العائد اكبر في المستقبل،للاستثمارات أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية وخاصة في عملية التنمية حيث يعتبر العنصر أو العامل الأساسي الذي يساهم في النمو الاقتصادي،وذلك بتوفير فرص كبيرة للتوظيف وتحقيق الموارد مالية تساعد في تطوير الوحدة الاقتصادية وإعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني.[1]

2- **مفهومه من الناحية المالية**:الاستثمار هو قرار لتوظيف رؤوس الأموال،بمعنى أخر استخدام نفقات مباشرة بهدف الحصول على ربح خلال فترات متعددة ونجد تعريف في كتاب "كونصو " "هي توجيه الأموال لاكتساب أموال صناعية أو مالية ويعني به إنفاق أني للحصول على الربح خلال فترات متتالية".[2]

ثانيا:مميزات الاستثمار

من خلال ما سبق من تعاريف نستطيع إجمال خصائص الاستثمار في النقاط التالية:[3]

1-الحفاظ على قيمة الاستثمار الأصلية:ففي حالة التضخم النقدي تنقص القيمة الحقيقية للاستثمار، فيسعى المستثمر للمحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.

2-تحقيق دخل مستمر وربع استثماري:حيث يجب أن تغطي العوائد المبالغ المستثمرة فتكون حصيلة الإيرادات تفوق المصروفات.

3-مراعاة القوانين السائدة: على المستثمر أن يراعي الناحية القانونية بحيث يتجنب الوقوع في المخالفات و الغرامات التي تقلل من أرباحه وتزيد من مصروفاته.

4-الحفاظ على درجة سيولة دائمة :إن اختيار المستثمر لأدوات الاستثمارية المناسبة يمكنه من تحقيق السيولة التي تفي بالتزاماته الأمر الذي يجنبه العجز المالي فيحفظ جزء من المبالغ النقدية في صندوق المشروع لمواجهة الطوارئ .

وعموما فأي مشروع استثماري حتى يكون ناجحا لابد أن يحقق مما سبق ذكره إضافة لتحقيق تراكم رأس المال المتمثل في جني الأرباح الرأسمالية،و يفضل الكثير من المستثمرين التركيز على أدوات متساوية ملموسة كالتعامل

[1]:J :P CENREUR ,la décision d'investissement et la politique de l'entreprise,3éme édition ,ALGER ,P 14 .

[2]:PIERRE CONCO ،la gestion financière de l'Enterprise,3éme ,idtion,p 18-19 .

[3]:احمد زكريا صيام:مرجع سابق،ص25

بالعقارات مثالا،وبعض المعادن الثمينة،كون عنصر التغير في قيمتها على المدى القصير محدودا إذ ما قارناه ببعض الأصول الاستثمارية الوهمية كحق التأليف وشهرة المحل .

ويبقى أن نذكر ضرورة تنويع الاستثمارات للتخفيف من حدة المخاطرة،وبتالي تساهم العوائد بعض الاستثمارات في تغطية الخسائر التي تحققت من استثمارات أخرى .

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، وإذ أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر ما يلي:[1]

1- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

2- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور و التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع،ولا يخفي على احد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة بل و المنتج المتطور إضافة إلى رفع سوية،يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها وكلنا يلمس الآثار التي أحدثتها التكنولوجيا في شتى المجالات.

3- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة من ثم، محاربة الفقر و الجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لان للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم،فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على الدخل يستطيع به أن يعيش من ناحية، و أن ينفق على التعليم و الثقافة وهذه بدورها تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

4- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لان الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر ...الخ،و الأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة .

[1]:مروان شموط،:كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار ،الناشر الشركة العربية المتحدة ،القاهرة ،مصر ،2008،ص 10-11.

5- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع،و هذا الأمر يرتبط بتامين احتياجات الموطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع و الخدمات الأساسية و الكمالية،و تنهي التبعية لمجتمع آخر،و تحد أيضا من خروج القطع الأجنبي .

6- كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام،و الموارد الطبيعية.

7- مساهمة الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا،و هذا يساهم أيضا في دعم الميزان المدفوعات خاصة إذ تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة،و تمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي من خلال مساهمة الدولة في التجارة الخارجية .

8- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سدادها يترتب على المشروع من ضرائب الحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

9- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

10- مساهمة الاستثمار في توظيف المدخرين،فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها و هنا يكمن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.[1]

المطلب الثالث:أهداف الاستثمار

لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء تطور الذي حصل في الفكر المالي و النظرية المالية إذ أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين أي تحقيق اكبر عائد بأقل درجة من المخاطر،و قد يهدف الاستثمار إلى إنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه(عائد مالي،عائد اجتماعي،عائد اقتصادي...الخ).

[1]:مروان شموط ،مرجع سابق، ص11.

ومن الطبيعي أن يكون اختلاف بين المستثمرين من حيث تفضيل الأدوات الاستثمارية و درجة المخاطر التي يتقبلونها و التي يجب أن تتناسب مع هدف تحقيق الأرباح،ولابد من التمييز بين الاستثمارات حسب الأهداف التي ينشدها المستثمر و طبيعته فقد يكون المستثمر محافظا،رشيدا،مضاربا أو مقامرا، فالاستثمار هو الاستعداد لتحمل درجة المخاطر التي تتناسب مع العائد المطلوب،و تختلف درجات المخاطر التي يقبل بها المستثمر للحصول على العائد حسب طبيعته فالمستثمر المحافظ على عائد بدون تحمل مخاطر عالية والمستثمر الرشيد هو الذي يهدف من استثماراته إلى الموازنة بين العائد و المخاطر أما المضارب فهو الذي يقبل بأقصى درجات المخاطر المدروسة للحصول على الربح و المقامرة التي يراهن بالمال للحصول على الربح مع الاستعداد لتحمل درجة عالية من المخاطر بدون دراسة.

وهناك العديد من العناصر التي تؤثر على تحقيق أهداف المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار ولكن تختلف الأهمية النسبية لهذه العناصر من حيث الحالة المالية وحجم الفائض من الأموال المتاحة لدى المستثمر و الدخل المتوقع تحقيقه من الاستثمار وطبيعة العائد و الثروة التي يرغب المستثمر تحقيقها ودرجة تقبل المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المستثمر و مدى الحاجة إلى تسيير الاستثمارات وإمكانيات السيولة في الأسواق المالية وكلفة عملية التبادل و طبيعة القوانين و التشريعات فيما يتعلق بتنظيم الاستثمارات ،والضرائب و الرسوم المعمول بها و إدارة الاستثمارات ،ومدى توفر الخبرة و الكفاءة وسهولة الإجراءات ،و إستراتيجية المستثمر ،وهدف ،وفترة الاستثمار من حيث كونه قصير الأجل ،ومتوسط الأجل ،وطويل الأجل[1].

المطلب الرابع:أنواع الاستثمار

نستند إلى معايير معينة تساعد على التعرف على اكبر قدر ممكن من أنواع الاستثمار [2]:

أولا:الاستثمار بمعيار الزمن

1- استثمار قصير الأجل:لا يستغرق أكثر من سنة ويصب في مجالات ومشروعات تسعى إلى العائد الربع سريع وهو يختلف بضرورة عن الاستثمار المتوسط وطويل الأجل.

[1]:دريد كامل آل شبيب :"**الاستثمار وتحليل الاستثمار**" ،دار البازوري للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009،ص25-26.

[2]:عبد المطلب عبد الحميد:"**مبادئ وسياسات الاستثمار**"،ط1،دار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2010،ص ص 49-50.

2- استثمار متوسط الأجل: وهو الاستثمار الذي يكون أكثر من سنة و حتى خمس سنوات و أحيانا سبع سنوات و بالتالي فهو لا يسعى إلى العائد السريع و لديه خاصية التجدد و القدرة على الاستمرار بعد ذلك ومخاطرة ليست كبيرة .

3- استثمار طويل الأجل: و يعبر عن كل الاستثمارات التي تزيد عن خمس سنوات فهو يسعى إلى تحقيق عائد ،على المدى الطويل ويتميز بأنه يتحمل المخاطر و لا يتعجل الربح وقابل للاستمرار عبر الزمن.

ثانيا:الاستثمار بمعيار حجم الاستثمار

ويقسم الاستثمار إلى الاستثمار المشروعات صغير الحجم واستثمار المشروعات متوسطة واستثمار المشروعات كبيرة ،و يلاحظ أن المشروعات الصغيرة لها مجالاتها و أنشطتها و هي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وهي توظف عدد محدود من العمالة و هي مفيدة في الفترة الحالية لأنها تستطيع في مجموعها مع انتشارها أن تعالج البطالة التي تعاني منها عدد كبير من الدول ،أما المشروعات المتوسطة تتميز بأنها تستثمر فيها رؤوس أموال أكثر من المشروعات الصغيرة نسبيا و تلاءم بعض الأنشطة الاقتصادية و يوظف عدد عمال كبير ويمكن إن يخلق بجانبه المزيد من المشروعات الصغيرة بما يطلق عليه المشروعات المكملة و المغذية للمشروعات الكبيرة .

ثالثا:الاستثمار بمعيار الشكل القانوني

1- استثمار فردي:حيث يكون صاحب المشروع هو فرد واحد و قد أصبح هذا النوع اقل أنواع الاستثمار أهمية.

2- استثمار الشركات:حيث يتشكل الاستثمار في شكل شركات سواء شركات الأشخاص مثل شركات التضامن أو شركات أموال مثل شركات المساهمة ومن الملاحظ ان الاهتمام بتزايد الاستثمار في شكل شركات مساهمة نظرا للمزايا الكبيرة لهذا النوع من الاستثمار

3- الاستثمار الحكومي: وهنا تصبح الحكومة اي القطاع الحكومي هي المستثمر و يتكون الاستثمار في شكل تنظيمات حكومية في شكل هيئة أو منظمات أو جهاز .

4- الاستثمار الدولي:وهو الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة أو يشارك فيه أطراف أخرى غير المستثمرين المحلين من هنا يمكن ان نجد استثمار دولة مع دولة أو استثمار قطاع خاص مع دولة أو استثمار قطاع عام في

دولة مع قطاع عام في دولة أخرى و تتبلور أهم أشكال هذه الاستثمارات في شكل شركات متعددة جنسيات و هي شركات عملاقة ذات إمكانيات كبيرة .

رابعا:الاستثمار بمعيار مصادر التمويل

1- استثمار ذاتي:حيث يتم الاعتماد على الموارد الذاتية في إقامة الاستثمار و لا يتم الاعتماد على الغير في هذه الحالة آيا كان هذا الغير.

2- استثمار خارجي:وهو الاستثمار الذي يعتمد على الغير سواء كان بنك أو مؤسسة دولية أو دولة أخرى ...الخ.

خامسا:الاستثمار بمعيار جنسية الاستثمار

1- **استثمار وطني**:من خلال رؤوس الأموال محلية وطنية دون مشاركة الأجانب ذلك أو رؤوس أموالهم أي رؤوس الأموال الأجنبية.

2- **الاستثمار الأجنبي**:هو ذلك الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة ويتم في دولة أخرى و هو استثمار ليس له وطن ويطلق عليه أيضا الاستثمار الدولي و وطنه الأساسي هو المكان الذي يحصل منه ويعطي فيه اكبر عائد على الاستثمار .

3- **استثمار مختلط**:وهو الذي يجمع بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية.[1]

سادسا:الاستثمار بمعيار الملكية

1- **استثمار خاص** :هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في مجالات المختلفة الذي تكون ملكية للقطاع الخاص.

2- **استثمار العام** :هو الاستثمار الذي يكون في شكل استثمار حكومي أو قطاع أعمال عام وتؤول ملكيته دائما إلى الملكية العامة .

[1]:عبد المطلب عبد الحميد:مرجع سابق،ص ص 51-52.

3- **استثمار المشترك**:هو ذلك الاستثمار الذي يجمع بين الملكية الخاصة و الملكية العامة بنسب متفاوتة و قد يغلب على بعضه الملكية الخاصة على الملكية العامة و قد تمثل الملكية العامة النسبة الأكبر في بعض المشروعات الاقتصادية على الملكية الخاصة.

سابعا:الاستثمار بمعيار هدف الاستثمار

وينقسم الاستثمار هنا إلى:

1-الاستثمار الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح:و هو الاستثمار الغالب في عالم اليوم فمعظم الاستثمارات تسعى دائما إلى تحقيق أرباح فيما يسمى العائد الاقتصادي.

2-الاستثمار الذي يحقق أهداف أخرى: فهو يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير الربح تكون في المرتبة الأولى مثل الأهداف الاجتماعية أو المالية أو السياسية أو الايدولوجية و لكنه لا يمنع من وجود هذا الربح في الوقت الحالي ولكن ليس هدف الربح هو الهدف المسطر بل هدف أخر هو المسطر ليكن هدف تعظيم المنفعة و المصلحة العامة مع ملاحظة ان هذا النوع من الاستثمار يتضاءل مكانة في الوقت الحالي على التوجه إلى الخصخصة وتحول آليات السوق.

ثامنا:الاستثمار بمعيار شكل الاستثمار

1- الاستثمار العيني:و هو الذي يتم في شكل عيني غير نقدي و يتبلور في شكل معدات ومباني وآلات و أراضي وغيرها من وسائل الإنتاج.

2- الاستثمار النقدي:هو الذي يأخذ شكل نقود أو نقدي و هو في الغالب يتبلور في صورة نقدية و تسمى أحيانا بالصورة النقدية للاستثمار العيني عند إعطاء الاستثمار العيني قيمة معينة.

تاسعا:الاستثمار بمعيار التحليل الاقتصادي

وثمة ثلاث أنواع من الاستثمار لابد من التمييز بينها طبقا لمعيار التحليل الاقتصادي

1- الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت

2- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي

3- الاستثمار من اجل التصدير.

عاشرا:الاستثمار بمعيار النشاط الاقتصادي

تتنوع الفرص الاستثمارية المختلفة في مجالات الاستثمار(الاستثمار الصناعي، الاستثمار الزراعي، الاستثمار الخدمي).[1]

حيث ان لكل مجال من المجالات المذكورة طبيعته و بيئته الخاصة التي يتعامل معها المستثمر سلبيا او ايجابيا لتحقيق أغراضه الاستثمارية ،ولعل أهم الظروف التي يأخذها المستثمر في الاعتبار لقياس الطبيعة الخاصة لكل من هذه المجالات ما يلي:[2]

1- حجم الموارد أو الأموال ألازمة للاستثمار.

2- حساسية كل مجال من المجالات الاستثمار للظروف السياسية و الاجتماعية .

3- تأثر الاستثمارات بالعوامل التي يصعب السيطرة عليها .

4- تأثر مجالات الاستثمار بالتطور التكنولوجي السريع.

5- حساسية المجال الاستثماري للدورات الاقتصادية.

[1]:عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق،ص ص52-54.

[2]:حامد العربي الحضري،" **تقييم الاستثمارات**"،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر ،2000،ص ص48-49.

المبحث الثاني: أدوات، مخاطر ومحددات الاستثمار و خصائصه في المشروعات الاقتصادية.

سيتم التعرف في هذا المبحث علي أدوات و مخاطر التي تواجها الاستثمارات حسب دراجتها ،وكذلك العوامل المحددة له ،وخصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية ،حيث سنقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب هي كالتالي:

المطلب الأول:أدوات الاستثمار

يمكن النظر إلى الأدوات الاستثمار باعتبارها الوسائل التي يقوم بها المستثمرون من خلال توظيف أموالهم في أسواق الاستثمار ،و قد تكون أصول حقيقة أو مالية وذلك بغية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها.وتعد الأدوات الاستثمارية ذات أهمية بالغة للمستثمر لأنها تمكنه من الحصول على العوائد المرغوب فيها وتمكنه أيضا من زيادة ثروته ،و إضافة إلى كل هذه المزايا،فان أدوات الاستثمار ذات السيولة السريعة تضمن تحقيق السيولة للمستثمرين.[1]

أدوات الاستثمار المستخدمة في سوق النقد فهي:

1- شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول:تعد هذه الشهادات من الأدوات الاستثمارية الحديثة نسبيا في الأسواق المالية ،وهي دين يرتب لحامله حقا على وديعة بنكية مودعة لأجل ،وتصدر عن المصارف التجارية بقيم اسمية مختلفة حسب مدة الوديعة ولكنها تكون دائما اقل من سنة ويثبت عليها سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتا.

2-القبولات المصرفية :هي عبارة عن أداة دين قصيرة الأجل صادرة عن البنك التجاري يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة على الحساب من المورد الأجنبي، وذلك عندما لا تتوفر السيولة الكافية لدفع ثمن البضاعة فورا ،و قد يلجا إليه أيضا من اجل الحصول على بعض المزايا الائتمانية المتعلقة بالترويج لنوع معين من البضاعة.

3-أذونا ت الخزينة: تعد أذونات الخزينة سندات دين الحكومية قصيرة الأجل تتراوح مدتها ما بين 3 شهورا و 12 شهر ،تصدر هذه السندات لحاملها و يتم التعامل بها في السوق الثانوي على أساس الخصم.[2]

[1]:مروان شموط، كنجو عبود كنجو ،مرجع سابق،ص135.

[2]:نفس المرجع: ص139.

4- الأوراق التجارية :يقصد بها السندات الصادرة عن مؤسسات مالية ذات مراكز ائتمانية قوية وهي إحدى أدوات التمويل قصير الأجل التي يتم التعامل فيها في سوق النقد الثانوي. و هي ذات دخل ثابت ، وتصدر لحامله،وعلى أساس الخصم.غير أنها تصدر غير مضمونة ،وهذا ما يجعل المخاطرة فيها مرتفعة و لذلك فان العائد الناجم عنها يجب أن يكون عاليا.

5- سوق اليورو دولار :يقصد به سابقا الدولار الأمريكي الذي يتم إيداعه في البنوك الأوروبية. ولكن هذا المفهوم تطور ليشمل بعد ذلك الدولار الأمريكي الذي يتم إيداعه خارج حدود الولايات المتحدة ، ولقد تطور المفهوم أيضا ليدل في الوقت الحالي على العملات كافة التي يتم إيداعها في المصارف الخارجية.[1]

ثانيا:أدوات الاستثمار المستخدمة في سوق رأس المال

أدوات الاستثمار المتداولة في سوق رأس المال فيمكن تقسمها إلى أدوات ملكية والى أدوات الدين

أولا:أدوات الملكية

1- التعهد:يقصد بالتعهد الصك الصادر عن الشركة المساهمة في السوق الأولى إلى جانب الإصدارات من الأوراق المالية ثابتة الدخل كالسندات والأسهم الممتازة، وذلك من اجل ترويج لهذه الأوراق عن طريق توفير بعض مزايا الإضافية التي تشجع على شرائها،ويحصل المستثمر-من خلال التعهد -على الحق في شراء عدد محدد.

2- الخيارات :الخيار هو ورقة مالية مشتقة ليس لها قيمة بحد ذاتها،فقيمتها مستمدة من قيمة الورقة المالية الأصلية محل الاختيار ،و يعرف الخيار بأنه حق في الشراء أو البيع لورقة مالية خلال فترة محددة بسعر متفق عليه مقدما ، أو في التاريخ محدد.و يدفع المستثمر نتيجة حصوله على هذا الحق مبلغا باعتباره علاوة.

و للخيار أنواع هي:

ا - خيارات الشراء:يمكن خيار الشراء مستثمر من حق شاء ورقة مالية من الطرف اخر بسعر محدد خلال فترة محددة أو عدم شاء هذه الورقة.

ب- حقوق البيع أو خياراته:يتمتع صاحب خيار البيع بحق بيع الورقة المالية للطرف الأخر و لكنه غير ملتزم بتنفيذ هذه الصفقة.

[1]:المرجع السابق ص141، ص144.

ج – الأسهم:يعبر السهم عن اصغر جزء من حق الملكية،فهو غير قابل للتجزئة وهو صك قابل للتداول تصدره الشركة المساهمة كي يمثل حصة في رأسمالها.وهو من جهة ثانية أداة التمويل أساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة.

ثانيا: أدوات الدين

ا – السندات:يعبر السند عن صك أو تعهد بسداد قرض أو دين و فوائده ،و هو أداة تمويل طويلة الأجل تصدر في سوق رأس المال،للسندات عدة خصائص مثلك(السند أداة دين، السند أداة استثمار ثابتة الدخل ،السند محدود الأجل ،السند قابل للتداول عوائد ،السندات تعد للشركة المصدرة مصروفا وتخفف من العبء الضريبي).

ب –السندات الدولية:هي تلك السندات التي تصدر في بلد ما بعملة أجنبية وليس بعملة محلية.[1]

المطلب الثاني:مخاطر الاستثمار

مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر(رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع.ولما كن لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فانه أيضا لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطرة ولكن هذه المخاطرة قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية فالمخاطر تقسم إلى قسمين رئيسيين: أ. مخاطر نظامية ب.مخاطر غير نظامية

1–المخاطر النظامية:هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق و حركتها و العوامل الطبيعية وعوامل سياسية.....الخ ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار و إنما عند ما تقع عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

. **2–مخاطر غير نظامية**:وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية.مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية .ومثل هذه المخاطرة عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال أخر وعموما يمكن إن نعدد من مخاطر الاستثمار ما يلي:

ا– مخاطرة العمل :وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين،قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.[1]

[1]:المرجع السابق: ص144 -148.

ب– مخاطرة السوق:وهي المخاطرة التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

ج– مخاطرة السعر:وهي التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار الفائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك ، أو المخاطرة التي تنتج عن الخسارة الفائدة المرتفعة إذ ما تم الاستثمار لأجال قصير .

د–مخاطرة القوة الشرائية للنقود:وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية .

هـ– المخاطرة المالية :هي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

و– المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية :هي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شانها التأثير على المجالات الاستثمار وأسعار و أدوات الاستثمار(تنجم عن سن التشريعات المتعلقة في التأميم و المصادرة أو رفع معدلات الضرائب و الرسوم على الإنتاج.....الخ) .[2]

المطلب الثالث:العوامل المحددة للاستثمار

نعني بمحددات الاستثمار العوامل المستقلة أو المرتبطة بالاستثمار،[3] وهناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية الاستثمار ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مباشرة وغير مباشرة

أولا: العوامل المباشرة

سميت هذه العوامل بالمباشرة وذلك لارتباطها بفعالية الاستثمار حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر ومن جملة هذه العوامل هي:[4]

1–الفائض الاقتصادي :يعتمد مستوى الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفائض الاقتصادي المتمثل بالناتج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطروحا منه الاندثار،أو انه الناتج المتحقق مطروحا منه استهلاك المنتجين وعوائلهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية .

---

[1]:طاهر حردان :مرجع سابق ،ص ص17–18.

[2]:المرجع السابق،ص 18.

[3]: طارق الحاج ،"**علم الاقتصاد ونظرياته** "،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن،1989،ص 123.

[4]:طاهر فاضل البياتي:" **اساسيات الاستثمار العيني و المالي**"،ط1،دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،الاردن،1999،ص52 ،ص54.

وقد أطلق شارل بتلاهم على الفائض الاقتصادي تسمية الفائض الجاري المتاح لعملية التنمية،وبما أن الفائض لا يستخدم بالكامل العملية الإنتاجية فانه بذلك يمثل جزء من الإنتاج السنوي للمجتمع الذي يستخدم في عملية التنمية الاقتصادية،أو انه جزء من الفائض الاقتصادي الفعلي المخصص لعملية التنمية،وهذا يعني انه احد متطلبات الأساسية التنمية والتطور الاقتصادي .وهذه العملية تصبح رهينة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة

2-العمل:من المعلوم أن هناك ترابطا وثيقا بين العمل و الاستثمار انطلاقا من أن كل الاستثمارات جديدة تتطلب عمالة جديدة،إلا أن حجم العمالة التي تحتاجها الاستثمارات الجديدة تتوقف على طبيعة الفلسفة المعتمدة من قبل الدولة أو صاحب المشروع في تحديد العلاقة بين الإنتاج وكثافة رأسمالية عالية،وإذا كانت الفلسفة بالعكس فإنها تعتمد على كثافة عمالية عالية وكثافة رأسمالية منخفضة،ونعني بقوة العمل بأنه ذلك الجزء من السكان الفعال اقتصاديا الذين يمارسون العمل فعلا،إضافة إلى الأفراد الذين يرغبون بالعمل ويقدرون عليه ويبحثون عنه فالقوى العاملة تشمل السكان في سن العمل .وتعتمد العلاقة بين العمل والاستثمار على مجموعة من العوامل منها حجم السكان،التركيب العمري للسكان،التركيب السكاني حسب البيئة .

3-الدخل القومي:نظرا لأهمية الدخل القومي باعتباره احد العوامل المؤثرة في تحديد الحجم الكلي للاستثمار و لإبراز هذه الأهمية لابد من التطرق إلى اثر الجوانب التالية على الدخل القومي:

3-1حجم الدخل القومي:يرتبط الاستثمار بعلاقة دالية طردية مع الدخل حيث يزداد الاستثمار بزيادة الدخل وينخفض بانخفاضه بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

3-2 تركيب الدخل القومي :تتأثر فعالية الاستثمار في أي بلد بطبيعة التركيبة الاقتصادية للقطاعات المكونة لذلك الاقتصاد،فكلما كانت تركيبة القطاعات الاقتصادية متوازنة من حيث التطور كلما أمكن زيادة الادخار ومن ثم زيادة الاستثمار،والعكس .

3-3 توزيع الدخل القومي: يعني توزيع الدخل القومي تحديد أنصبة فئات المجتمع من الدخل القومي،ويعتبر نمط توزيع الدخل القومي من العوامل الفعالة و المحددة لحجم الاستثمار من خلال تأثيرها على حجم مدخرات فئات المجتمع.

4- الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار،حيث أن زيادة معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما مقرر لها من الخطة لها من الاقتصادية يؤثر على حجم المدخرات وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي،الأمر الذي يتطلب تخطيط الاستهلاك وترشيده لتوجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية و التراكم الاستثماري .

5-الاختراعات :يفرز التقدم التكنولوجي طرق وأساليب إنتاج جديدة مما يعني إنتاج سلع ومنتجات جديدة،وتعمل الأساليب الجديدة على زيادة حجم الاستثمارات لان الاختراعات التي تفرز أساليب جديدة في الإنتاج تتطلب مزيد من الاستثمارات ويمكن إرجاع الدوافع لهذه الاستثمارات إلى الرغبة في خفض التكاليف وزيادة الإيرادات،وهذا يعني زيادة الكفاية الحدية لرأس المال التي تظهر بظهور الاختراعات.[1]

6-الاتجاه العام للأسعار: تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على المستوى الدخل الحقيقي،لان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة فينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار .

ثانيا:العوامل غير المباشرة

1-العوامل الذاتية: تشتمل العوامل الذاتية على العوامل الاجتماعية أو ما يطلق عليها بالعادات و التقاليد إضافة إلى النظرة المستقبلية للدخل إما العوامل الاجتماعية فيقصد بها العادات و التقاليد و حب المحاكاة، و وهذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار،أما النظرة المستقبلية للدخول المتوقعة فتعتبر من العوامل المؤثرة على الاستثمار، فتوقع الأفراد إن حالة الرخاء ستعمم مستقبلا و بالتالي ترفع من دخولهم فان ذلك سيؤدي إلي شعورهم بالاطمئنان على المستقبل مما ينجم عن ذلك زيادة في استهلاكهم الحالي و نقصان الادخار و الاستثمار، و بالعكس إذا ساد التشاؤم حول المستقبل فان ذلك سيعمل إلى تخفيض مستوى الاستهلاك و بالتالي زيادة الادخار و الاستثمار.

2-توقعات مستوى الدخل و الإنتاج : تلعب توقعات الدخل دورا مهما في زيادة الإنفاق الاستثماري ،لذلك فان قرارات رجال الأعمال الخاصة بإنشاء مشاريع جديد و الحصول على معدات جديدة إنما يتوقف على

[1]:المرجع السابق،ص ص، 56-60.

مستوى الدخل المستقبلي و هذا يعني أن هنالك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل المطلق وبين الإنفاق الاستثماري، فتوقع زيادة الدخل تعني مزيدا من الأرباح لان زيادة الدخل تعني أن رصيد المجتمع من رأس المال الذي يعظم الربح يصبح كبيرا،فظهور أساليب جديدة في الإنتاج تتطلب زيادة في الاستثمار و هذه الزيادة في الاستثمار المستقل سوف تزيد من الدخل والإنتاج وهذا الارتفاع وتلك الزيادة في الدخل والإنتاج سوف تؤدي بدورها إلى ارتفاع اكبر من الإنفاق الاستثماري.

4- يلعب سعر الفائدة دورا مهما في عملية الإنتاج وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار وخاصة في الدولة المتقدمة،حيث تؤثر على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع،فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي إلى سحب اكبر قدر ممكن من فائض الدخول لغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية والتي تخدم عمليات التطور الاقتصادي،والعكس يحصل في حالة انخفاض السعر الفائدة حيث لا يشجع أفراد المجتمع إلى توجيه الفائض من دخولهم نحو القطاع المصرفي الذي يمثل الوعاء الادخاري داخل المجتمع،مما يدفعهم إلى توظيف الفائض من دخولهم نحو مجالات أخرى تحقق عائدا اكبر (الأسهم والسندات).[1]

[1]:المرجع السابق :ص ص، 62-63.

المطلب الرابع:الخصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية

تختلف الخصائص العامة للاستثمارات باختلاف العديد من الأمور، كمستوى الأثر البيئي وطبيعة النظام الذي تعيش فيه هذه الاستثمارات إضافة لنوع الاستثمارات وحجمها وما إلى ذلك، لكن يمكن الإشارة هنا إلى أهم خصائص المشروعات الاقتصادية بما يلي:[1]

1- بسبب وجود العديد والتنوع في المشروعات الاقتصادية، فإنه بذلك يتوفر للمستثمر ميزة حرية الاختيار بما يتناسب مع رغباته وقدراته سواء المالية أو الإدارية.

2- تلعب المشروعات الاقتصادية دورا هاما في إشباع حاجات ورغبات المجتمع من سلع وخدمات إضافية، إلا أنها تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر دخل الأفراد من خلال العمالة والحد من البطالة.

3- في المشروعات الاقتصادية تعتبر إدارة المشروعات حق مكتسب للمستثمر أو من ينوب عنه بتفويض أو تعيين منه .

4- تمتاز أيضا المشروعات الاقتصادية عادة بالاستمرارية،فهي تعتبر بذلك مصدر دخل ثابت للمستثمر.

5- تعتبر درجة المخاطرة المتعلقة بالخسارة الرأسمالية منخفضة نسبيا مقارنة مع الاستثمار المالي بسبب ملكية الأصول الحقيقية التي تحافظ في العادة على قيمها.

ونستخلص مما سبق ان للمشروع الاستثمار ي خصائص وهي:[2]

1- **راس المال المستثمر**: هو النفقة المستخدمة في انجاز المشروع وتتضمن :سعر الشراء خارج الرسم،أو تكلفة الصنع،المصاريف الملحقة بعملية الشراء.

2- **مدة المشروع**:من أجل التقييم الجيد للأرباح المنتظرة من المشروع ومن الضروري تحديد مدة الاستثمار والتي تقدر عادة بمدة الاهتلاك .

3- **تدفقات الخزينة المتولدة عن المشروع**:تتمثل في العوائد النقدية الناتجة عن الفرق بين التحصيلات المستلمة والنفقات المسددة .

أما عيوب الاستثمار تتمثل في ما يلي:

[1]:جميل الزيدانين ،**أساسيات في الجهاز المالي** ،دار وائل للنشر ،عمان ،الاردن ،بدون سنة نشر ،ص 215.

[2]:الياس بن الساسي، يوسف القريشي :"**التسيير المالي** "،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن ،2006،ص313-314..

كما هو الحال بالنسبة لأي استثمار أخر أو بأحر باستخدام للمصادر،فانه توجد بعض العيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية مثل: تشكل الأصول الثابتة عادة جزء كبير من الأصول هذه المزروعات، وبالتالي درجة سيولة رأس المال المستثمر في هذه المشروعات المنخفضة،لو حصلت خسائر كبيرة أو عسر مالي مؤقت أدى للإفلاس،فان ثروة هذه المزروعات ستنخفض بشدة،صعوبة المواءمة بين المخاطر و السيولة و الأرباح في هذه المشروعات في كثير من الأحيان وحتى يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في هذه المشروعات الاقتصادية،لابد من توفير مناخ استثمار.[1]

[1]:زياد رمضان ،مرجع سابق ،ص46.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى مفاهيم اساسية حول الاستثمار،حيث يعتبر الاستثمار من العناصر الرئيسية في اي نظام اقتصادي وذلك لزيادة الرفاهية الاقتصادية ،وللاستثمارات اهمية كبرى في الحياة الاقتصادية ،وخاصة في التنمية الاقتصادية لما له من مميزات وخصائص،فهو ظاهرة هامة من خلال مساهمته في احداث التطور والتكنولوجيا اي ادخال التكنولوجيا لدول الاخرى ،وكذلك مساهمة في دعم البنية التحتية .ولقد تطورت اهداف الاستثمار في ضوء تطور اذي حصل فاصبح الهدف منه التعاون بين الدول والتكامل اقتصاديا. للاستثمار عدة انواع حسب المعايير المصنفة ،وتناولننا ايضا ادوات الاستثمار المستخدمة في الاسواق المال واسواق النقد وكذلك العوامل المحددة لاستثمار وهي العوامل المباشرة والغير مباشرة ،وتختلف خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية باختلاف العديد من الامور ،كمستوى الاثر البيئي وطبيعة النظام الذي تعيش فيه الاستثمارات اضافة الى نوع الاستثمار.

الفصـــــــــــل الثاني

الاطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

من أهم ميز لعلاقات الدولية في السنوات الأخيرة ،نمو التكتلات الاقتصادية والإقليمية وغير إقليمية فتجدر ان الكثير من الدول في هذه الفترة اتجهت إلى إقامة تكتلات فيما بينه وخاصة بعد الحرب العلمية الثانية ،حيث ظهرت هناك عدة نماذج للتكامل ،والاندماج بين الدول ومن أمثلة هذه النماذج السوق الأوروبية المشتركة ،ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وغيرها من التكتلات وخرجت هذه التكتلات باتفاقيات تسهيل التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية وتتيح مزايا أخرى للدول التكتل وطور تكتل بعض الدول وذهب إلى ما هو ابعد من إزالة الرسوم الجمركية ،و توسيع مجال الاستثمار إلى إقامة تكامل نقدي فيما بينها وأصبح البعض يطمح لإقامة وحدة سياسية. ومن اجل التعرف على التكامل الاقتصادي العربي وأهدافه وشروطه وبعض الجوانب الأخرى التي تحيط بالإطار العام ارتأينا ان نتطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: مسارّ، ومقومات ودوافع التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته .**

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث الإلمام بالجوانب التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي من خلال مفهوم ونشأة التكامل الاقتصادي، وأهدافه ومزاياه وشروطه، والآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي والمقسمة إلى أربع مطالب فيما يلي

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي ونشأته.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

التعريف الأول: التكتل أو التكامل الاقتصادي مفهومان مترادفان ،هما من مخرجات التطور الحديث للاقتصاد العالمي، ويقصد بالتكامل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة و المتقاربة في المصالح الاقتصادية على الحد أو إلغاء القيود على حركة تبادل السلع والخدمات ،والأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياستها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون عائدا إلى الاختلافات في هذه السياسات السائدة في الدول.[1]

التعريف الثاني: ويمكن تعريف "التكامل الاقتصادي "بأنه عملية وحالة ،إذ وصفه بعملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة ،وبوصفه حالة فإنه يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية .[2]

التعريف الثالث : إن التكامل الاقتصادي هو عملية تجميع وحدات الاقتصادية منفصلة تؤدي بعد تحقيقها إلى حالة التكامل الاقتصادي المنشود.[3]

التعريف الرابع : التكامل الاقتصادي هو العملية الاقتصادية إلي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة ،ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع العناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك.[4]

---

[1]:شريف علي الصوص: "**التجارة الدولية**"،ط1،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2012،ص56.

[2]:حسين عمر :"**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** "،ط1، دار الفكر العربي ، القاهرة مصر،1998،ص7.

[3]:علي توفيق الصادق :"**التكامل الاقتصادي العربي** "،ط1،بدون دار النشر ،القاهرة ،مصر،2010،ص4.

[4]:نزيهة عبد المقصود محمد مبروك :"**التكامل الاقتصادي العربي** "،دار الفكر العربي،ط1،الإسكندرية ،مصر ،2006،ص17.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج : انه يمكن القول بان التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الاجراءات التي تتفق عليها دولتان او اكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الانتاج فيما بينهما وللتنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع .[1]

ثانيا: نشأة التكامل الاقتصادي

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات جمركية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إذ شهدت الفترة التالية لانتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتكامل الاقتصادي ،سواء في أوروبا أم في أمريكا اللاتينية أم في إفريقيا ،و أمثلة كما يرد في بيانه.

في أوروبا: قيام الاتحاد الجمركي ، ومن بعده السوق المشتركة ،و من أمثلة ذلك: جماعة الفحم و الصلب الأوروبية ،أما الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة فقد انفرد بوضع خاص ،إذ ظل قيامه مقصورا على قيام تعاون اقتصادي بين دول سبع في إطار منظمة تجارة حرة .

في أمريكا اللاتينية :تحقق تقدم ملحوظ في تحقيق التكامل الاقتصادي ، إذ قامت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي كانت قد أنشئت كمنظمة دولية عام 1945بإجراء مشروع لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم كل دول أمريكا اللاتينية ،بهدف تحويل المنطقة إلى اتحاد جمركي كامل في المستقبل المنظور، غير أن هذا المشروع لم يحز قبولا من جانب تلك الدول و لكن حدث بالفعل أن عقدت معاهدتان بين مجموعتين من تلك الدول :

أ-معاهدة مينتفديو لإنشاء الجماعة الأمريكية اللاتينية للتجارة الحرة الموقعة عام 1960 والمعقودة بين المكسيك وست دول أمريكية لاتينية .

ب-معاهدة أمريكا الوسطى الموقعة عام 1960 والمعقودة بين أربع دول لإقامة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.[2]

في شرق أسيا :حيث وقعت دول جنوب أسيا اتفاق لتجارة الحرة عرف باسم (الفتا) كما أنشئ في منطقة أسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق أسيا و المحيط الهادي الأوبك (APEC)

[1]:فؤاد ابو الستيت ،**"التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة "**،الناشر دار المصرية اللبنانية جامعة لموان ،القاهرة 2004.ص8.

[2]:حسين عمر ،مرجع سابق، ص9-10.

في المنطقة العربية: و التي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة1964 ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ، و أخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.[1]

في إفريقيا: لم تحقق إفريقيا تقدما ملموسا في التكامل الاقتصادي بالمقارنة بما تحقق في أوربا أو حتى في أمريكا اللاتينية. لقد أنشئت (سوق عربية مشتركة) بموجب قرار صادر من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أغسطس1964، و قد انضم إلى السوق منذ إنشائها عراق و سوريا و مصر ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية و غيرها من القيود الإدارية و النقدية و الكمية و تم فعلا تحرير تبادل المنتجات بين الدول العربية الأربع ، و الأعضاء في هذه السوق لتصبح بذلك منطقة للتجارة الحرة منذ أول يناير 1971 و لكن لم تتم حتى الآن المرحلة الانتقالية إلى الاتحاد الجمركي رغم مرور حوالي ربع قرن على موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع القانون الجمركي.[2]

المطلب الثاني: مزايا و أهداف و فوائد التكامل الاقتصادي

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي

إن التكامل الاقتصادي يعد مكسبا حقيقيا للدول الأعضاء، وذلك من خلال المنافع التي يحققها في ظل التكتل القائم و من بين المزايا ما يلي:[3]

1- اتساع حجم السوق:

إن ضيق السوق ،يعجز عن استيعاب ما تنتجه مشروعات هذه الدول ،و عند دخولها في التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع سوق السلع و يوسع دائرة منتجات هذه الدول، و هذا ما يحقق مكاسب دول الأعضاء، منها زيادة الطاقة الإنتاجية.

2:عبد الوهاب الرميدي :"**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة** "،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2007،ص 34.

2: حسين عمر ،مرجع سابق،ص11.

3:يوسف مسعداوي :"**دراسات في التجارة الدولية**"، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر ،2010،ص ص141-142.

2- **تحسين شروط التبادل التجاري** :في التكامل قوة فعالة لتحقيق مصالح الدول الأعضاء حيث يمكن لهذه الدول من فرض شروطها على غيرها و تحكمها في شراء السلع من العالم الخارجي. بشروط أكثر لمراعاة مصلحة الدول الأعضاء الذين تمثل سوق واحدة.

3- **زيادة فرص العمل**: إن حرية انتقال اليد العاملة بين الدول الأعضاء في التكامل بالإضافة إلى زيادة فرص العمل ،يؤدي إلى تقليص نسب الطاقة.

4- **ارتفاع معدلات النمو** :من خلال حرية انتقال رؤوس الأموال و اليد العاملة تزيد فرص النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك لخلق استثمارات على مجالات مختلفة و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي بين دول الأعضاء.

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي:

جل التجارب التكاملية تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[1]

1- **القوة الاقتصادية** :تاريخيا تعتبر القوة الاقتصادية من بين الأهداف السياسية التي يراد تحقيقها من وراء أية محاولة ال التكامل. فالتاريخ يؤكد على أساس أن الدول الصغيرة أو حتى في بعض الأحيان الدول المصنعة تجد نفسها عاجزة عن منافسة القوى العظمى ،وعليه فتكاملها مع دول أخرى يعتبر شرط أساسي لدخولها المنافسة مع هذه القوى العظمى.

2- **القوى السياسية** :في ظل نظام القطبية الثنائية لا يمكن للدول الصغيرة و المشتتة إن تلعب دورا مؤثرا في العلاقات الدولية، و على العكس من ذلك فإنها تصبح مستهدفة من قبل القوى العظمى، و هذا يؤدي إلى تهميش الدول الصغيرة أو جعلها ضحية نظام القطبية الثنائية ،وعليه يصبح التكامل في هذه الحالة عبارة عن وسيلة لتغيير هذا النظام إلى نظام التعددية القطبية ،وهذا ينطبق على موازن القوى الجهوية.

3- **حل النزاعات**: الهدف الثالث للتكامل نحو محاولة القضاء نهائيا على بعض الخلافات و النزاعات الجهوية أو خلافات الجوار، ففي حالة الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي و وجود شبكة من المصالح المشتركة و رغم أنها لا تنهي و تقتضي بالضرورة على مصادر النزاع .إلا أنها تقلل من احتمالات وقوعه.

[1]:حسين بوقارة: "**التكامل في العلاقات الدولية**"،،ط3،2008،ص ص،19-20.

و لقد أدى الاهتمام الحديث بالتكامل الاقتصادي إلى وسائل تحقيق أهداف التكامل الاقتصادية ،فهنا تصير الموازنة بين رأسين متطرفين أحدهما يتمثل في الحل القائم على الحرية الكاملة و الأخر. الحل القائم على التوجيه الكامل.

أ–الرأي المتطرف القائم على فكرة الحرية الكاملة :إن دعاة الحرية الكاملة ،البعيدة عن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إنما ينظرون إلى التكامل الإقليمي على أنه عودة إلى الأوضاع التي اتسمت بها التجارة الحرة خلال الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية الأولى ،و يتوقعون أن تعود السياسة الاقتصادية القومية ،و هنا بجدر التنبيه إلى أن الأخذ بهذا الأسلوب في التفكير يعني أن التكامل ببساطة هو إلغاء كافة العوائق التي تحول دون انسياب السلع بين الدول المنطقة

ب–الرأي المتطرف القائم على فكرة التوجيه الكامل :إن دعاة التوجيه الكامل يرون أيضا إن تحقيق التكامل ينبغي ان يكون عن طريق قيام الدولة بالمتاجرة و تشق الخطط الاقتصادية القومية دون رفع الحواجز التجارية ومن الواضح إذن ان هذا الحل البديل يستبعد أساليب السوق.[1]

ثالثا: فوائد التكامل الاقتصادي

يتضح لنا من الأهداف الاقتصادية و السياسية للتكتل الاقتصادي من الفوائد التي يمكن ان نقسمها إلى قسمين:

1–الفوائد الاقتصادية :يحقق التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة ما يلي:

أ– توسيع الأسواق أمام كثير من الصناعات القائمة، التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية، بسبب ضيق السوق و ما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج .

ب–زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي، بسبب كبر حجم صادراتها و مواردها الأمر الذي يهيئ لها الحصول على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية الخارجية.

ج–تخفيض العبء في ميزان المدفوعات للدول المتكاملة إذا تعوض بزيادة التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

2–الفوائد السياسية :إضافة إلى الفوائد الاقتصادية أعلاه التي يحققها التكامل فإنه يحقق فوائد سياسية يمكن إجمالها في:

[1]: حسين عمر :مرجع سابق،ص15.

أ–منح للدول قوى سياسية بسبب تقارب أو تماثل وجهات نظرها الأمر الذي يمكنها من السيطرة على ثرواتها القومية ،و مواردها الطبيعية ،و الحصول على أحسن النتائج لاستغلالها ، و منح السيطرة الأجنبية .

ب–ان أي قوة سياسية ثبت وجودها باقتصاد متين ،و متطور لتحقيق اكتفاء ذاتي.

يتضح من كل ما تقدم، ان التكامل الاقتصادي له فوائد اقتصادية و سياسية مهمة و عديدة، و يرفع من شان الدول المتعاملة اقتصاديا و سياسيا .

3–الفوائد الأمنية: الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دولة معينة للتكتل دافعا امنيا و رغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى.[1]

المطلب الثالث: شروط و أشكال التكامل الاقتصادي

أولا: شروط التكامل الاقتصادي.

من غير الممكن ان يحدث تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول بمجرد الرغبة فيه أو الحاجة إليه ،ذلك ان قيام أي تكامل اقتصادي مرتبط بتوفر شروط، هذه الشروط منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي ، و في بعض الأحيان يجب توفر شروط أخرى لا هي اقتصادية و لا هي سياسية.[2]

1– إلغاء القيود المتمثلة في الحواجز و الرسوم الجمركية و إجراءات السياسة الجمركية(حماية، إغلاق ،حصص...)التي تعترض سبيل السلع و الخدمات و هي تنتقل بين الدول الأعضاء في الاتفاق عادة تتم عملية الإلغاء هذه تدريجيا خوفا من حدوث هزات اقتصادية لظروف الدول المتكاملة و عادة لا تقف عملية الإلغاء عند حد إزالة الحدود الجمركية بين الدول بل تشمل كذلك أيضا الاتفاق بين تلك الدول على تفرقة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي أي من الدول غير الأعضاء في التكامل ،و كذلك ضبط عمليات إعادة التصوير.

[1] :يوسف مسعداوي: مرجع سابق،ص143-144.

[2]فرج شعبان :"**التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي** "،مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الشلف،2005، ص12_13.

2- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال في التكامل دون قيود أو حواجز، وهذا يعني تسهيل هجرة و تنقل الأيدي العاملة الفنية و المتخصصة و غيرها سعيا وراء الحصول على أجور أفضل في مستواها ،مما يساعد على إزالة مشكلة البطالة و انخفاض مستويات المعيشة في هذه الدول.

كذلك تسهيل حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك بإزالة الإجراءات و الصعوبات التي تحول دون خروج أو دخول هذه الأموال منها و إليها ،وبهذا الإجراء تضمن الدول الأعضاء في الاتفاق زيادة في الإنتاج ونشاطا في التجارة فيما بينها.

3- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مختلف النواحي الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المالية و الجوانب النقدية ،و هذا يعني توحيد أسعار الضرائب على السلع و الخدمات ،وكذلك تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء و حرية التحويل بينها ،كل ذلك من شانه ان يؤثر بصورة ايجابية على حركة تبادل السلع و الخدمات بين هذه الدول دون عقبات و بالتالي الوصول إلى أفضل مستوى في الانجاز في المبادلة بينها.

ثانيا: أشكال التكامل الاقتصادي

يمكن التفرقة بين خمسة أشكال مختلفة و متدرجة من التكامل الاقتصادي هي:

1-ترتيبات التجارة التفضيلية :يعتبر هذا النوع من الترتيبات اقل صور التكامل ،حيث يتم منح بعض المزايا في صور تخفيض محدود للرسوم الجمركية مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الأعضاء في هذه الترتيبات .و من أشهر الترتيبات التفضيلية ما اتبعته انجلترا مع أعضاء الكومنولث و الذي تم إنشاءه في عام 1932 والذي ضم مستعمراتها السابقة وقد عرف بنظام التفضيل الإمبراطوري.[1]

2-منطقة التجارة الحرة :وهي ان تصبح الدول التي يتم فيها ضمن إطار منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع ،و هو ما يوسع السوق أمام المنتجات هذه الدول بالشكل الذي حفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها ،من خلال إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية ،الإجراءات الإدارية و كافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من أشكال التكامل ،مع احتفاظ كل دولة من الدول المعنية بمنطقة التجارة الحرة برسومها الجمركية وقيودها الكمية و إجراءاتها الإدارية

[1]:محمد سيد عابد :"**التجارة الدولية** "،امطبعة الاشعاع الفنية ،مصر ،1999،ص256.

إزاء تجارتها مع العالم الخارجي .[1]أي أن المنطقة التجارة الحرة تدخل إليها البضاعة أتقام فيها بدون أي رسوم جمركية أو قيود فنية أو إدارية ازاء تجارتها مع العالم الخارجي ،أي أن منطقة التجارة الحرة تدخل إليها البضاعة أو تقام فيها بدون أي رسوم جمركية أو قيود فنية وإدارية.[2]

3-الاتحاد الجمركي :يعتبر درجة أبعد مدى من تحقيق التكامل من منطقة التجارة الحرة ،حيث بإضافة إلى إلغاء الرسوم والقيود الحركة السلع بين الدول ،[3]ويتضمن توحيد الرسوم الجمركية التي تعرضها الدول المتكاملة إزاء العالم الخارجي ،إلا أنه يؤدي إلى مشكلة توزيع العوائد الجمركية.[4]

4-السوق المشتركة :هذا الشكل يعتبر الأكثر تقدما نحو التكامل الاقتصادي من الأشكال السابقة وبذلك تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر اندماجا مما هي عليه في الحالات السابقة إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والحدود الجمركية ،وتوحيد التعريفة الجمركية أمام العالم الخارجي ،في مثل هذا التوحيد يتم إلغاء القيود على تحركات الأشخاص و رؤوس فيما بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى تنسيق الكامل في السياسات الاقتصادية والمالية أو النقدية للدول الأعضاء.[5]

5-الاندماج الاقتصادي (مرحلة التكامل التام) :وهو المرحلة الخامسة والأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي فإن هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحقيقه غير مراحل التكامل الأربع السابقة ويضاف إليه ما يلي توحيد السياسات الاقتصادية كافة ،إيجاد سلطة إقليمية عليا ،عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة ،جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.[6]

---

[1]:رضا عبد السلام:" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "،الناشر المكتبة العصرية ،المنصورة ،مصر ،2007،ص 116.

[2]:علي عباس:" **إدارة الأعمال الدولية** "، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان ، الاردن،2009،ص356.

[3]:فليح حسن خلف :"**العلاقات الاقتصادية الدولية** " ، ط1، مؤسسة الوراق،عمان،الاردن،2004،ص169.

[4]:جاسم محمد:" **التجارة الدولية** "،دار الزهران للنشر والتوزيع ، 2008،ص31.

[5]:طه عبد الله منصور ،محمد عبد الصبور محمد علي ،"**العلاقات الاقتصادية الدولية** "،دار المريخ للنشر ،السعودية،1987،ص570.

[6]:حسين عمر: مرجع سابق ، ص143.

المطلب الرابع :عوامل إيجاد التكامل الاقتصادي وآثاره الديناميكية

أولا: عوامل إيجاد التكامل الاقتصادي

إن إزالة مختلف الحواجز و العقبات الجمركية و المالية و النقدية يعتبر شرطا مهما في إيجاد و تكوين التكامل الاقتصاد إلا أنه ليس كافيا لتحقيق النجاح ما لم يكن هناك وجود عوامل أخرى تسهل عملية التكامل بين الدول الراغبة في ذلك و من هذه العوامل :

1- **العامل الجغرافي** : من أهم العوامل التي تؤثر على نشوء وإيجاد التكامل الاقتصادي ذلك لأنه من غير المعقول أن يقوم اتحاد اقتصادي بين العراق و الأرجنتين مثلا للبعد الجغرافي بينهما ،لأن العامل الجغرافي في أثره على التكاليف النقل و الوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول الراغبة في التكامل ،إن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقة بين الدول المتباعدة جغرافيا دونه حصول تكامل اقتصادي فعلي بينها .

2- **البعد الحضاري و الثقافي** :على أرض الواقع تسعى الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى حسن مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد ولغة واحدة أو أية صفة مشتركة أخرى ،و هذه العوامل لها أثر على التكامل في هذه الدول وتحفيزها على الدخول في اتفاقات اقتصادية تخدم أغراضها وأهدافها.

3- **المصالح المشتركة** : هناك عامل آخر يحفز بعض الدول على التكامل إضافة إلى العوامل السابقة يتمثل في وجود هموم و تطلعات مشتركة بين هذه الدول ،كأن تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو و تشعر بضرورة تعاونها لتتغلب على الصعوبات التي تواجهها في تنمية اقتصادها للنهوض بظروفها المعيشية م الاجتماعية .[1]

[1]: شريف علي الصوص ،مرجع سابق ،ص ص،57-58.

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي

هناك مجموعة من أثار التكامل الاقتصادي نذكر منها :

1- أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق أو إزالة الحواجز التجارية و بذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الاحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة الاتحاد الجمركي .

2- أن التكامل الاقتصادي يتيح فرص الدخول في أسواق كبيرة في إطار الجمركي وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج ،و يساهم في تزايد غلة الحجم والتي تنتج عن انخفاض تكلفة المد خالات المستوردة .

3- قد يخلق التكامل الاقتصادي التخصص في نوع معين من نفس المنتج وهو ما يعرف بتجارة الصناعة الواحدة حيث تصبح الدول مصدرة و مستوردة لأصناف مختلفة لنفس المنتج .

4- قد يشجع التكامل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات بين الدول داخل الاتحاد الجمركي أو حتى من خارج الاتحاد الجمركي و في نفس الوقت حتى ينفذوا استبعادهم من حق الاستثمار في داخل الاتحاد بفعل القيود الجمركية التي يضعها على كافة الدول غير الأعضاء .

5- و أجيرا فإن التكامل الاقتصادي في صورة أسواق مشتركة قد يحقق مكانة ديناميكية تتمثل في حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في السوق مما يحقق إعادة توزيع أفضل للموارد من المناطق التي تعاني فائض في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق التي عجزت في تلك العناصر مما يساهم في ارتفاع عوائدها و زيادة إنتاجياتها .[1]

[1] محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص ص،274-275.

المبحث الثاني :مسار، مقومات ودوافع التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مسار التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته ودوافع التي أدت إلى إقامة تكامل اقتصادي والعراقيل التي واجهته حيث سنقسمه إلى أربع مطالب فيما يلي:

المطلب الأول: مسار التكامل الاقتصادي العربي.

لقد تمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الاقتصادي ،وذلك يهدف الحل المشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية ،وسجلت الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التكامل وخاصة في مجال التكامل الاقتصادي وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية لذلك لكونها أول تنظيم قوي في التاريخ العرب المعاصر ،وفي ما يلي سنتعرض إلى بعض التجارب التكامل الاقتصادي التي نراها مهمة .

1- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي :عقدت في 1950،مابين دول جامعة الدول العربية ونصت في المادة (8)منها على إنشاء مجلس اقتصادي يكفل بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادي العربي.

2- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية :اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي ،فقد اتخذت قرارها بتاريخ 1953.05.22 بشان تأليف لجنة من الخبراء العرب يتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب ان تتبعها من اجل تحقيق هذه الوحدة ،ودخل المشروع حيز التنفيذ بعد الموافقة التدريجية في 1964.04.03 ،وتخلت الدول العربية عن المشروع الوحدة الاقتصادية في عام 1964 واتجهت إلى طريق أخر هو السوق المشتركة.

3- السوق العربية المشتركة :لقد أنشئت هذه السوق بموجب قرار صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1964 قد انضم إلى السوق منذ إنشائها 4 دول فقد من 14 دولة عربية في المجلس الاقتصادي ،وهي الأردن العراق وسوريا ومصر ويهدف قرار السوق إلى تحرير التبادل التجاري بين أعضائه من جميع القيود التعريفية وغيرها من القيود الإدارية والنقدية والكمية ،ولقد تم فعلا تحرير التبادل التجاري في السوق ،ثم ظلت السوق العربية قائمة إلى 1980،حيث تم تجميد العضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فتوقفت الدول الأخرى في السوق .

4- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية :عقدت في 1981،وتم التوقيع من قبل 21 دولة عربية تهدف إلى الإعفاء الكامل من القيود كافة على كل السلع ،وتم تصنيف المنتجات ،وعلى عدم التفضيل بين الدول ،وأبرمت اتفاقية أخرى 1982 اتفاقية موحدة للاستثمار ورؤوس الأموال العربية وقع عليها 21 دولة عربية تنص على منح ضمانات على الأموال العربية عن طريق اتفاقيات ثنائية ،ورغم كل هذا لم تحظى بنجاح وآلت بفشل وحلت إلى العراقيل .

5- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :هي مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل تم التوقيع على تأسيسها في 1996 بالقاهرة ،حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول 12 أعضاء الجامعة العربية آنذاك دخلت حيز التنفيذ 1998 على تلغي جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007 ،[1]وقد أرجع البعض البطء في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية إلي تداخل الاختصاصات والعضوية في تجمعات أخري، فعندما تقرر إنشاء منطقة للتجارة الحرة، وهي أولي مراحل التعاون نحو التكامل الاقتصادي العربي، فهناك خمس مراحل تحددها الاقتصاديات الدولية (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي ثم الاتحاد الاقتصادي الكامل (كان هناك رغبة في الانتهاء منها في أقصر فترة ممكنة، غير أن البعض لم يتمكن من الحفاظ علي السرعة بسبب الفوارق الواسعة في مراحل التنمية والهياكل التعريفية وسياسات الاقتصاد الكبير، وكان من بين العوامل التي ساهمت في تقويض الفعالية المشاركة في أكثر من تجمع مما أدي إلي تضارب الغايات، إضافة إلي تأخر التنفيذ لعدم كفاية قدرة المؤسسات علي التنفيذ الكامل للبرامج المتفق عليها، وقد سجلت حالات لم تنفذ فيها السياسات إلا بعد اعتمادها الرسمي بزمن طويل.

لكن بيئة تعاون المؤسسات تغيرت في الأعوام القليلة الماضية كنتيجة مشتركة لتغيرات في طرق التعاون فيما بين البلدان العربية، وفي سياستها الاقتصادية (وبشكل خاص التحرير والخصخصة)، وفي قدرة ودور مؤسسات البلدان العربية نفسها، وفي تزايد تكامل الأسواق.

[1] بوشول السعيد:**" واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وآفاقه"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ،كلية العلوم التسيير تخصص تجارة دولية،2008-2009،ص 25.

وقد رافق هذه التغيرات في السياسات أيضا توسع سريع في قدرة المؤسسات الاستثمارية وارتفاع ملحوظ في حيويتها. وأظهر عدد من مؤسسات البلدان العربية تنويعاً كبيراً وقدرة كبيرة علي الاستثمار في مختلف القطاعات. وهذا الدفع الاستثماري تشهد به جميع الإحصاءات الحديثة. ومع هذا أدركت الشعوب العربية من الخبرات السابقة أن تحرير التجارة وحده لا يؤدي إلي توسيع في التجارة ما لم يقترن بالتعاون في الإنتاج والاستثمار ولاسيما مع إشراك قطاع المشاريع ومشاركيه، وفي تطوير وإقامة شبكات للهياكل الأساسية المادية. وبالتالي يتزايد الاهتمام حاليا بتعزيز التعاون في مجال إعداد هذه الهياكل جميعها الداعمة للتجارة التي تسهم في إيجاد بيئة ملائمة للتعاون الاقتصادي، وفي مجال التعاون النقدي والمالي، استحدثت أدوات جديدة في المخططات الموجودة وأنشئت مرافق جديدة. وسجلت أيضاً تغيرات تحريرية رئيسية في قوانين وأنظمة الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية، يتعلق الكثير منها بالملكية والسيطرة، وإجراءات الموافقة، وإعادة رؤوس الأموال إلي الوطن وتحويل الأرباح، والحوافز الوطنية وغير ذلك من التدابير. وقد تم تعديل معظم أنظمة الاستثمار والمشاريع المشتركة المقامة في البلدان العربية، واعتمدت أنظمة وتدابير أخري جديدة لتسهيل الاستثمارات داخل المنطقة. ومن ثم سيركز المؤتمر علي الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص في المرحلة القادمة، لهذا لعب القطاع الخاص والمجتمع المدني دورا كبيرا للإعداد لهذه القمة ولصياغة أجندته، إضافة إلي التركيز علي قطاعات بعينها، كما وضح منذ البداية أن القمة لا تتحدث عن شعارات ولا تصريحات ولا حتي قائمة مشروعات ولكنها تتحدث عن قطاعات محددة سوف تسعي الدول العربية لتحريرها وفتحها وتشجيع الاستثمارات فيها وهي قطاعات مؤثرة جدا في العمل الجماعي العربي وفي رفع مستوي المواطن العربي، أهمها ما يتعلق بتنمية التجارة العربية، والانتقال من مرحلة الاتحاد الجمركي وصولا إلي السوق العربية المشتركة ومن ثم سيكون هناك تركيز علي منظومة النقل سواء البحري أو الطرق أو السكك الحديدية أو الجوي والبنية التحتية (أحد العوائق الهامة أمام التجارة، فتكاليف النقل أعلي بين البلدان العربية منها بين البلدان العربية والمتقدمة)، كما أن معظم هياكل النقل الأساسية في البلدان العربية قد بنيت علي أساس دعم التجارة بين الجنوب والشمال[1] .

[1]: نعمان الزياتى: **"التكامل الاقتصادي العربي في يد القطاع الخاص"**، علي هامش قمة الرياض ،مجلة الأهرام الإقتصادية،العدد21،جانفي 2013، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1164946&eid=841[1]

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة .

وفي الظروف الراهنة فان الانطلاق من اعتبار الوطن العربي ككل إطارا عاما لتحرك المقومات وفعلها هو ضروري عند التركيز على قضية التكامل ،وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أو في مجموعات إقليمية ،وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكلية الاقتصاد العربي وذلك إذا تكيف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة النتاج بين الدول العربية أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية . وان التعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية .

وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزا لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية :

1- **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية** : حيث يملك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي آم الصناعي .

فالوطن العربي يمتد على مساحة كبير جدا تبلغ حوالي /14مليون كم2/ وفي إطار هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضاريس وأنوع التربة وتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي /370 مليارم3/ يستغل منها حاليا /175م.م3/ فقط .

ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة .

والوطن العربي من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها يمكن إن يحقق تكاملا اقتصاديا يشكل عاملا مساعدا لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة ،أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة .

2- **حجم السوق العربية** : تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه الجيو استراتيجي ،والجيوسياسية والتعداد الكبير للسكان الذي

وصل إلى حوالي/300 مليون نسمة /. وان السوق العربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة ، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار العربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي وقد شهدت الصادرات والواردات البينية بين الدول العربية وبين الدول العربية ودول العالم ارتفاعا كبيرا خلال العقد النفطي أي بين عامي/1973-1982/ وبلغ ذروته عام /1981/ بحوالي/379,7 مليار دولار.

ويعكس حجم التجارة الخارجية إلى بعيد حركة الصادرات النفطية وما يؤدي إليه بالنسبة لحركة الواردات ،وفي عام /1980/ بلغت الصادرات النفطية ذروتها بحوالي/ 217,6 مليار دولار/ ونسبة الصادرات إلى اليابان وأروبا بلغت /63%/ عام/1985/ و66% عام/1985/للواردات بين الدول نفسها . وجدير بالذكر ان نصيب التجارة البينية العربية متواضع جدا بالمقارنة مع التجارة العربية مع الخارج حيث تبلغ /9,6%/ من جملة الصادرات و/7,8%/ من جملة الواردات لعام /1985/ .

إن سعة السوق العربية تشكل مجالا رحبا للتكامل العربي الذي يمكن إن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية حاجات السوق العربية ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها إلى مدى بعيد ثم إنماء استراتيجية ترتكز على التعاون والتكامل .

ولا بد من الإشارة إلى إن درجة اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاد الدول المتقدمة لا تقاس فقط بمقياس كثافة التبادل التجاري معه ، وإنما كذلك بمعيار كثافة الاعتماد التفاني عليه والتعامل الواسع مع مؤسساته المالية والاعتماد المفرط عليها بالرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية ، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال والإعلام ، ويلاحظ إن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج .وكذلك ان قدرا كبيرا من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة لو تم تبني سياسة التعاون والتكامل أما واردات الأسلحة والنظم الدفاعية فتشكل قضية تستحق الوقوف عندها وذلك للأسباب التالية :

- انتهاج سياسة مشتركة لضمان الأمن القومي مما يسهم في خفض الحاجة إلى هذه الواردات.
- إن سياسة إنتاجية مشتركة تسهم في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي.

- إن إعادة النظر في تقييم الحاجة الدفاعية ستؤدي إلى خفض الموازنات الدفاعية ، خاصة وان قسما كبيرا من ترسانات الأسلحة الضخمة المتوافرة حاليا غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية وحماية أمنها القومي من التهديد الخارجي، كما أثبتت التجارب الكثيرة خلال السنوات الماضية .

3-توافر الكوادر : يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري . ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية .

ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات وحوالي /337/ مركز بحث علمي وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة ، الإعدادية والثانوية والجامعية .وفي العديد من الدول العربية كوادر اقتصادية مدربة بالإضافة إلى توافر المبنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل تنظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة ، البرية والبحرية والجوية .

وفي الوطن العربي مؤسسات بحثية متعددة مهتمة بالتكامل على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي.[1]

المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

إذ نظرنا إلى الدول العربية فإننا نجد أن هناك مجموعة من الدوافع أو المبررات التي تدفعها لإقامة تكامل اقتصادي فيما بينها وتتمثل هذه الدوافع في ما يلي:

1-اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها كل دولة من الدول العربية ،فهناك دول كثيفة في السكان ،ودول أخرى تعاني من قلة في السكان .

2-اختلاف الموارد المالية بين الدول العربية ،فهناك دول ذات دخول و فوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كالدول البترولية ،ودول هي الأخرى تعاني من الندرة وهي الغالبية في رؤوس الأموال وذات مديونيات كبيرة .

3-ضيق حجم الأسواق الداخلية للدول العربية ،ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثة و الكبيرة الحجم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي .

4-ضعف المركز التفاوضي التنافسي للدول العربية في علاقاتها الاقتصادية الدولية ،حيث تعتمد معظم هذه على تصدير منتجات أولية زراعية أو استخراجية في الوقت الذي تستورد فيه معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج .

---

[1] ونوغي فتيحة ،لرغد فريدة :"**التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الاوروبية ،دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع ،2005،ص 275-276[1]

5-انخفاض الإنتاجية ،وشدة التبعية للدول المتقدمة في النواحي الثقافية والعلمية والفنية ،حيث يرتكز التعليم على النواحي النظرية فضلا عن غياب التكنولوجيا الحديثة الأمر .الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية . وعدم القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم المتقدم ،وتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي

6-تملك الدول العربية خاصة الدول البترولية فوائض مالية كبيرة ،مودعة في البنوك الغربية .

7-انخفاض التجارة البنية للدول العربية .

8-التغيرات التي حدثت بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة وقيام التكتلات الاقتصادية التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة المبعثرة سياسيا واقتصاديا وقيام منظمة العالمية لتجارة وانضمام معظم الدول العربية إليها وما أوجدته هذه المنظمة من ظروف لابد من الاستعداد لها والتعامل معها، فتحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة وتنسيق المصالح فيما بينها ،اوجد منافسة حادة لا يمكن مواجهتها إلا بالتنسيق بين الدول العربية و تتحقق التكامل الاقتصادي بينها والذي أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في المنطقة العربية حتى تستطيع الدول العربية التعايش و التجاوب مع المستجدات الدولية.[1]

المطلب الرابع: معوقات ومحددات التكامل الاقتصادي العربي

واجه العمل الاقتصادي العربي المشترك جملة من التحديات من أهمها:

أن هناك تناقضاً ظاهرياً بين مفهومي التكامل و الوحدة بحيث يصعب الجمع بينهما في إطار قضية واحدة ، فالتكامل يتعلق باستقلال الأجزاء ، و الوحدة تتعلق بتذويب الأجزاء في إطار الجماعة ، و على الرغم من ذلك فالتوفيق ممكن إذا كان التكامل هو أحد طرق التوحيد، و هنا يصبح التكامل العربي وسيلة و ليس هدفاً نهائياً في حد ذاته ، و لابد للعمل العربي المشترك من حسم هذه المسألة بوضوح.

(و في تحد ثان ، ما زالت التنظيمات فوق القطرية و ضرورتها لتحقيق القطرية و التوحيد لا تواجه بصراحة و فاعلية على مستوى بلدان الوطن العربي شأنها في ذلك شأن كل دول العالم النامي ، و قد قطع بعض التكتلات شوطاً بعيداً في هذا المضمار بحيث صار له برلمان ينتخب انتخاباً مباشراً و حقق النجاح الذي يطيب للبعض أن

[1]: المرجع السابق، ص 276.

يستشهد به يوماً ، أما نحن في التجربة العربية فما زالت قرارات الجامعة العربية ملزمة لمن يوافق عليها فقط ، و ما زالت توصيات المجلس الاقتصادي خاضعة للقاعدة نفسها ، حتى بعد تسميتها قرارات).

لذلك نلاحظ ظاهرة جديدة على صعيد الوطن العربي و هي سعي مجموعات إقليمية من الأقطار العربية للتعاون الجماعي فيما بينها ،(مجلس التعاون الخليجي) و يسعى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي ، و هذا يعطي الأقطار المتعاونة إمكانية تلافي نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات و هي بذلك تحقق لنفسها مزايا في مضمار التكامل الإنتاجي و التسويقي معاً، ومن أهم المعوقات والمحددات التي واجهها العمل الاقتصادي العربي المشترك عدد من المحددات و المعوقات في عملها مما أدى إلى إخفاقها في تحقيق أهدافها ,و يمكن إجمالها بما يلي[1]:

1- عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادي العربي.

2- تنظيم و تخطيط مؤسسات التعاون الاقتصادي العربي من منطلق العلاقات الاقتصادية العربية ونظمها الفرعية تجسيداً لمتطلبات عملية التكامل الاقتصادي العربي نقلاً عن تجربة منظمات التعاون الاقتصادي العالمية وإسقاطاً لآلية عملها بدون النظر إلى البون الشاسع في اختلاف المستويات والظروف و الأهداف.

3- افتقار نصوص الاتفاقيات بين الأقطار العربي إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة لتحقيقه إذ جاءت معظم نصوص هذه الاتفاقيات مشحونة بالعبارة الإنشائية كذلك تضمنت نصوصاً تسهل على الدول الأعضاء التنصل من التزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات.

4- ضعف آلية التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية حيث لم ترد في معظمها أية نصوص إلزامية.

5- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك و ضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية.

6- عدم وضوح المقاييس التي يتم في ضوئها اختيار قيادات وكوادر هذه المنظمة.

---

[1]: مصطفى عبد الله كفري: "**مداخلة العمل الاقتصادي العربي المشترك**"، **مؤتمر للتكامل الاقتصادي العربي** "واقع ومستقبل"، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ،أطلع على الموقع يوم :5-4-2013. http :arabe cononcçinnit.org/Projects/Project/listik:الموقع

7- المعاناة من النزوع إلى المحلية و الولاءات السياسية في عمل المؤسسات العربية مما أدى إلى ترسيخ التجزئة و الحد من نشوء الولاء القومي.

8- ضعف قابلية الأقطار العربية في تقديم الاستشارات و تبادلها فيما بينها.

9- ضعف بنية البحوث الأساسية و التطبيقية و فاعليتها ، تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد و قطاعاته المختلفة.

10- التناقضات التي تسود أساليب التنمية العربية.

11- التباين بين الأقطار العربية في بنية السياسات الاقتصادية و الحماية و السياسات الاقتصادية الأخرى.

12- انخفاض قابلية الأقطار العربية النفطية في تقديم الإعانات و القروض الميسرة للأقطار العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الأقطار و بالتالي إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الإيمان بالعمل العربي المشترك.

13- سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية و التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي.

14- الحوافز والموانع أمام حركة الشعب العربي بين الأقطار العربية مما أدى إلى ضعف الاتصال و التفاعل الاجتماعي على كافة المستويات والمجالات فنشأت بين الأقطار العربية مسافات شاسعة[1].

[1]: نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى الاطار النظري لتكامل الاقتصادي العربي ،فحاولنا دراسة التكامل الاقتصادي الذي يعتبر عملية ازالة جميع الحواجز الموجودة بين الاقطار المختلفة اي عملية تجميع الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول مختلفة ولقد مر التكامل الاقتصادي العربي بعدة مراحل وهي منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة لكنها آلت الى الفشل وهذا رجع لعدة اسباب .وكذلك لتكامل الاقتصادي العربي عدة مزايا منها توسيع حجم السوق وتحسين التبادل التجاري وزيادة فرص العمل وارتفاع معدلات النمو ،وكذلك يحقق عدة اهداف سياسية واقتصادية ويحل النزاعات الاقتصادية العربية وله فوائد منها الامنية والاقتصادية تعود على الدول الاعضاء ،كما له شروط يقوم عليها من الغاء للقيد جميعها وحرية انتقال رؤوس الاموال ،فتتوفر الدول العربية على مقومات التكامل من تنوع في المورد الطبيعية وتوفر الكوادر وغيرها ،هناك عدة معوقات وقفت في مسار التكامل الاقتصادي العربي منها عدم التوحد السياسي وتباين في الانظمة .

الفصـــــــــــــل الثالث

كيفية مساهة الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

يعتبر الاستثمار العربي من بين الأدوات المساهمة والهامة والفعالة في التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الحالي ،وفي ظل الظروف والتغيرات الاقتصادية الراهنة ،هو يؤدي إلى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية العربية ورفع مستوى إنتاجيتها وخلق صناعات جديدة في الدول العربية ، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في زيادة التلاحم والتشابك بين اقتصاديات العربية لتسهيل عملية دمجها وإحداث تكامل اقتصادياتها فيما بعد ،فأصبحت تبذل عدة جهود على المستوى القطري والإقليمي العربي ،ولاستعادة الاستثمارات العربية المهاجرة وتنشيطا ،ولرفع مستوى الاستثمار العربي.

ومن أجل التعرف على الاستثمار كيف يساهم بدوره في التكامل الاقتصادي العربي ،ومعرفة كذلك واقع الاستثمارات العربية و آفاقها ،ارتأينا أنتطرق في هذا الفصل في المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:الاستثمار كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي**
- **المبحث الثاني: الاستثمارات العربية بين الواقع والآفاق**

المبحث الأول:الاستثمار كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي

يعتبر الاستثمار عنصر مهم بالنسبة لتكامل الاقتصادي العربي في تحقيقه لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مدخل للمشروعات العربية المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي،والجهود التي بذلها التكامل الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار وفي عمليات وسبل تنشيطه وسنقسم هذا المبحث في ما يلي:

المطلب الأول: المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي

أولا:تعريف المشروعات العربية المشتركة.

يحدد دليل المشروعات العربية المشتركة، المشروع العربي المشترك بأنه المشروع الذي يقوم قطرين أو أكثر من الأقطار العربية، ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة، ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر[1].

والمشروعات المشتركة العربية تصب في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وتأخذ صيغتين:

الأولى، مشروعات تتم على أساس المشاركة، والثانية، على أساس التعاقد. وتعتبر في كل الأحوال وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس إلا جزءا من الاقتصاد القومي، مما يجعل الدول العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها عن الصيغ الأخرى من الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، وخاصة في المرحلة الأولى من عملية التكامل الاقتصادي، وهي مع انتشارها وتزايدها يمكن أن تساعد على تحقيق المراحل الأخرى في المستقبل ومن ناحية أخرى تعتبر المشروعات العربية المشتركة صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها، ويمكن أن تتخذ العديد من الصيغ القانونية التي تتفق مع مختلف الظروف والاعتبارات، حيث يمكن إقامتها في شكل شركة قابضة أو في صورة مشاركة مباشرة على مستوى عمليات الإنتاج أو التوزيع أو غير ذلك من الأشكال.

ويلاحظ أن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اهتم بالمشروعات العربية المشتركة، كما أكدت التجربة للصندوق أن هدف التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن تحقيقه فقط عن طريق إجراءات تحرير التبادل التجاري وحدها، بسبب القدرات الإنتاجية المحدودة لكل بلد عربي، وبالتالي لابد أن يرافق هذه الإجراءات جهد تنموي لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة حجم وأنواع السلع المنتجة في الدول العربية، لكي تتوافر فرص التبادل التجاري.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "**السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية** الثالثة"، (مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003)، ص149.

وقد وجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن من أهم وسائل التغيير في نمط وحجم القدرات الإنتاجية العربية، هو إنشاء مشروعات عربية مشتركة يتوافر لها موارد أكبر من تلك المتاحة للمشروعات الوطنية. وتشير تجربة المشروعات العربية المشتركة إلى أن تلك المشروعات تصنف من حيث الملكية إلى ثلاث مجموعات هي: مشروعات مؤسسات التمويل القطرية ،مشروعات في إطار المنظمات العربية؛و مشروعات خارج إطار المنظمات العربية.

ثانيا:أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي.

من خلال ما سبق، تبرز أهمية المشروعات المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي ودوافع قيامها والتي تتميز في مجملها بالخصائص التالية:[1]

1- التأثير إيجابيا في الهياكل الإنتاجية وإعادة بنائها بصورة مترابطة؛

2- إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشتركة، وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة، تمكنها من حل المشاكل الحدودية "التي تكون في الغالب سببا في التوتر بين الدول النامية في أيامنا هذه"، وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل تجزئة وتفرقة؛

3- القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي إمكانية التأثير إيجابيا في عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية من قبل هذه البلدان "مثل ما يفعله الاتحاد الأوربي"، مما يجعلها أداة فعالة لمعالجة مشكلة السيادة "التي تتذرع بها الدول النامية" بصورة تدريجية باتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي؛

4- إنها مشروعات ذات أحجام اقتصادية قياسية لها القدرة على خلق الوفورات الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة .

وتزداد فعالية المشروعات المشتركة كوسيلة متميزة من وسائل التكامل الاقتصادي من خلال السمات التي تنفرد بها المشروعات المشتركة والمتمثلة فيما يلي :

1-4 لا تمس ابتداء إلا جزءا من النشاط الاقتصادي، أو فعاليات إنتاجية معينة، لذلك فإنها تكون أقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها.

[1] قدور بوزيدي، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999، ص69.

4-2 إنها أكثر أهمية في حالة البلدان النامية، لأن ما تحتاجه أولا ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة، أي تطوير الهياكل الإنتاجية.

4-3 تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية وعملية راسخة، طالما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية.

4- 4 إنها على عكس الأساليب التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، لا تتطلب تحرير لكامل التجارة أو عوامل الإنتاج، بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وعليه إن المشروعات المشتركة تعتبر الوسيلة التي تفرض نفسها دوما أيا كانت حدود التكامل، لأنها الأداة الأكثر حسما و واقعية لمعالجة مشكلتي سوء الاستغلال وقلة الإنتاج. ولذا نجد أنها تحتل مركز القلب في عملية التكامل الاقتصادي.

ثالثا:تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

تشكل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها إلى التحسن والنمو. وبالتالي، تحقيق نمو حقيقي مستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في دائرة التكامل، ومن خلال هذه الفكرة نجد أن المشروع المشترك بين مجموعة من الدول النامية لكي يساهم في عملية التكامل ينبغي أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، ومن ثمة التبادل بين اقتصاديات هذه الدول. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تنشئ المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي، يغذي بعضها البعض الآخر، عن طريق التكامل الرأسي "*تابع سلسلة مراحل الإنتاج لسلعة معينة أو عدة سلع*"، أو عن طريق التكامل الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في إنتاج نوع أو أنواع من السلع والخدمات، ويتم تسويقها في أسواق البلدان الأعضاء، وبطبيعة الحال مع البلد المضيف للمشروع المشترك.[1]

يتضح مما سبق أن هذا **التكامل الإنتاجي** يؤدي إلى خلق إمكانيات للتبادل التجاري بين هذه الدول وتقويتها وتوسيعها، وذلك بالاعتماد على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، لما يتضمنه من وفورات داخلية في المشروعات

[1] قدور بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص75

و وفورات خارجية، وبالتالي زيادة الإنتاج بناء عن زيادة القاعدة الإنتاجية في كل بلد عضو في دائرة التكامل وتعزيز المصلحة الاقتصادية لهذه الدول. وبالتالي فإن أهمية المشروع المشترك هي بمثابة الدعوة إلى تقوية ودعم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى، لأنه ثبت أن أسلوب تحرير التجارة، بين البلدان النامية خاصة، غير مجدي نظرا لضعف اقتصادها وعدم تنوعه. لهذا نجد أن هذا التصور عن التكامل يتفق مع ما تطمح إلى تحقيقه قرارات إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من أن "آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها عن طريق التكامل، وإنما تتعدى إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي.

ومع ما قررته من ضرورة التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية لما يتطلبه ذلك من إحداث تطوير أساسي في الاقتصاديات العربية، وتجسيد الارتباط العضوي الاقتصادي لاسيما الإنتاجي منه.

لذلك نرى أن المشروع المشترك يمثل وسيلة هامة لتجميع الموارد الاقتصادية لهذه الدول بصورة متكاملة لتحقيق منافع اقتصادية وبصورة متكافئة، ومنه يمكننا تبيان المبررات الكامنة وراء إقامة المشروعات المشتركة على النحو التالي[1]:

1- كبر حجم المشروعات وضخامة تكاليفها، مما يتطلب استثمارات ضخمة من قبل أكثر من طرف، كما أن إنتاجها الكبير يفرض توفير أسواق أكثر من بلد لامتصاص هذه المنتجات؛

2- ضرورة الأخذ بالمشروع المشترك، عندما يشكل النشاط الاقتصادي قطاعا أساسيا ذا أهمية بالغة في تنمية الدول الأطراف ذات العلاقة؛

3- هناك مشروعات لا يمكن إقامتها أصلا إلا بتعاون بلدين أو أكثر، لأن طبيعة نشاط هذه المشروعات تتعدى الحدود الإقليمية مثل مشروعات استغلال الثروات المشتركة؛

4- عندما يكون هناك احتمال قيام ازدواجية في الاستثمار من أكثر من بلد في نشاط اقتصادي مماثل، مما يزيد من صعوبة التكامل في المستقبل، ويشكل في ذات الوقت إساءة في استخدام الموارد المحدودة؛

[1]:عبد الحميد إبراهيمي: "**أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.، ص ص 69-70 .

5- خلق قوة تفاوض جماعية للحصول على شروط أفضل في مجال إقامة هذه المشروعات على أسس حديثة، خاصة بالنسبة إلى مشكلة الحصول على التكنولوجيا المتطورة؛

6- إنها وسيلة الدول النامية في مواجهة الآثار السلبية للشركات الاحتكارية الدولية والتصدي للتكتلات الرأسمالية من جهة وزيادة علاقة التشابك بينها من جهة أخرى.

المطلب الثاني:جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار

اولا:جهود التكامل الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار:

على عكس ما هو جاري في التكتلات الجهوية الدولية (الاتحاد الأوربي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشماليةNAFTA و مجموعة دول جنوب شرق آسيا ASIAN) من نجاحات متواصلة نجد أن مصير البلدان العربية إلى التجمع ، تحت أي شكل من أشكال التجمعات المعروفة مثل : منطقة التجارة الحرة ، أو الاتحاد الجمركي ، أو السوق العربية المشتركة ، أو التحاد الاقتصادي إلى آخره...، مازالت مجرد مشاعر و أحاسيس تراود أحلام و طموحات زعماء العرب و ذلك منذ إنشاء جامعة الدول العربية سنة 1989.

ولعل مرد هذا الفشل راجع إلى عاملين أساسيين: من جهة غلبة العامل السياسي على العامل ألمصلحي الاقتصادي في كل جهود التكامل و التكتل العربي،مما جعل المؤثرات الذاتي (السياسية) المعرضة كثيرا للتقلبات تهيمن على المؤثرات الموضوعية (الاقتصادية)و من جهة أخرى لأن تفعيل عامل الاستثمارات العربية البينية في بناء هذا التكامل ضعيف.و لعل من أهم الجهود القومية للتكامل العربي في مجال الاستثمار هو إنشاء المنطقة الاستثمارية العربية التي أقرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم 1150/د 73 بتاريخ 2001/6/7 و هي عبارة عن إستراتيجية للتكامل الاقتصادي العربي تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة و البرامج من ضمنها استكمال منطقة التجارة الحرة العربية و إقامة اتحاد جمركي عربي و إقامة منطقة استثمارية عربية و منطقة تكنولوجية عربية و منطقة مواطنة عربية. و تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني و العربي و الأجنبي على حد سواء.و يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات و إعداد المقترحات التي تصدر بموجبها قرارات بالإجراءات و البرامج التي يجري التوصل إليها و التي تشمل :

- برنامج للتنسيق و التسيير

- برنامج للتعريف و الترويج
- برنامج لتحرير الاستثمار
- برنامج لضمان الاستثمار و تسوية منازعاته
- برنامج لتطوير الأسواق المالية العربية و الربط بينها
- برنامج لتحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي...

كما أن الجهود القطرية للتكامل الاقتصادي العربي لا تختلف كثيرا إن لم نقل أنها أسوء من الجهود القومية للتكامل العربي،حيث سعت الدول العربية في أواخر القرن الماضي و خاصة في العقد الأخير منه ،و على اختلاف توجهاتها السياسية و الاقتصادية ، بالتوجه بشكل فردي نحو تحسين مناخ الاستثمار فيها في إطار سعيها الحثيث لجذب الاستثمارات العربية و الأجنبية، إلا أن الغالب على هذه السياسات الاستثمارية القطرية هو هيمنت التقارب و التوجه نحو اجتذاب الرأسمال الغربي(الشراكة الأوردو متوسطية...) و تهميش أو تناسي سياسات خاصة بالرأسمال العربي و التقارب الاستثماري العربي...الخ.

ثانيا:أهمية الاستثمارات العربية للتكامل الاقتصادي العربي :

لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (آسيا ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية)انصبت على تحقيق التكامل في مجالات العلاقات التجارية ،كما تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي و العسكرية و إهمال للدور الاقتصادي و الاستثماري في تجسيد التكامل، في حين أن واقع اقتصاديات هذه الدول الذي يتسم بضعف درجة التطور لا ينسجم و ذلك خاصة و أن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها هو إقامة القاعدة الإنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها و التي تقوم على أساسها العلاقات التجارية والوحدة السياسية و العسكرية لاحقا، إذ بدون ذلك لا يمكن توسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لأن قدراتها الإنتاجية لا توفر منتجات يمكن الاتجار بها بشكل واسع و لذلك يبقى مدخلا ضعيف الأثر و محدود الأهمية و عرضة للتخلي عنه لأبسط الأسباب نتيجة لذلك. و لهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية و تشغيلها و توسيعها هو المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية بما في ذلك الأقطار العربية و يعتبر الاستثمار الإنتاجي العامل الأساسي الحاسم في توفير القاعدة الإنتاجية و نموها، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة

التأكيد على التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي و حاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى... الخ[1]

المطلب الثالث: مجموعة العناصر والقطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية

أولا: مجموعة العناصر الجاذبة للاستثمار

يمكن تحديد مجموعة العناصر الجاذبة للاستثمار في الوطن العربي بما يلي:[2]

1- الاستقرار السياسي و الاقتصادي وثبات سعر صرف العمالة المحلية .
2- سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية في البلد المضيف .
3- إمكانية تحقيق عائد مجزي للاستثمار و حرية تحويل الأرباح و أصل الاستثمار للخارج .
4- وضوح القوانين وسهولة الحصول على التراخيص للاستثمار.
5- توفير البنى التحتية واتساع حجم السوق الداخلي
6- التسهيلات والامتيازات والإعفاءات من الضرائب و الرسوم الجمركية .
7- نجاح مشاريع سابقة في البلد المضيف .
8- توفير سوق منظم لتداول الأوراق المالية .
9- احترام البلد المضيف للاتفاقات التي يعقدها مع الغير
10- توفير الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .

ثانيا:القطاعات الواعدة بجذب الاستثمارات العربية

قطاع الصناعة :قادر على القيام بدور أكثر أهمية في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية حيث ينقسم إلى الصناعات الاستخراجية في مقدمتها النفط والغاز وبها العديد من الفرص الاستثمارية لاسيما امتلاك المنطقة لنحو58 من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط 29 من الاحتياطات العالمية المؤكدة للغاز الطبيعي وكذلك الصناعات التحويلية ،بها فرص نمو استثماري في مجالات عديدة وأبرزها:الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعات البتر كيماويات والأسمدة والأغذية والمشروبات،إضافة إلى الصناعات الجديدة

[1]:علاء شكري،عبد الله بدر باخت المطيري :مناخ الاستثمار في الوطن،الاردن.2007

[2]:حربي محمد موسى عريقات :"**مناخ الاستثمار في الوطن العربي**"،المؤتمر العالمي الخامس ،لكلية العلوم الادارية والمالية،جامعة البترا الخاصة،الاردن – عمان،2007 ،ص18

والتكنولوجية ،لاسيما مع إعلان معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية والتكنولوجية الضخمة وتوسعة القائم منها.

قطاع الاتصالات:بفضل التحركات الاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى وعزمها استثمار مليارات الدولارات في أنشطتها الخارجية التي تشمل الدول العربية .

قطاع العقار:عبر قيام شركات الاستثمار والتطوير العقاري الكبرى ولاسيما من الإمارات والسعودية وقطر بالاستثمار في المشاريع التنموية وعمرانية الضخمة في بقية الدول العربية ولاسيما مصر والإمارات والمغرب والأردن وعدد من الدول المنطقة الأخرى .

قطاع السياحة:من المتوقع وفق الإعلان العديد من الشركات العربية والخليجية عن المشروعات طموحة مستقبلية بتكاليف ضخمة في دول المنطقة أن يعزز دوره في المستقبل ، ولاسيما مع استكمال بنك الاستثمار السياحي العربي .

قطاع المصارف: مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية وخليجية ضخمة للاستغلال فوائضها المالية الكبيرة في التوسع داخل المنطقة بالتزامن مع قيام المزيد من دول المنطقة بتحرير قطاعاتها أمام الاستثمار العربي في إطار برامج قطرية أو تنفيذ اتفاقات دولية في هذا الإطار.

قطاع تجار التجزئة :مع إعلان شركات عربية كبرى عن خطط استثمارية وتوسعات وطموحة داخل المنطقة خصوصا ان الدراسات تشير أن البلاد الشام وشمال إفريقيا تحتاج إلى مراكز تسوق جديدة .

قطاع النقل :تشير معظم التوقعات إلى ان قطاع النقل بمختلف رسائله سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما مع وجود العديد من مشروعات النقل البحري والجوي المشتركة فيما بين دول المنطقة .

قطاع الزراعة :حظي باهتمام استثماري متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية ،وتجدد أزمات الغذاء و الأوبئة الزراعية ،والقفزات في قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 12 مليار دولار عام 1999 إلى 27مليار عام 2010 مع توقعات بوصولها إلى نحو 44مليار دولار عام2020.

المطلب الرابع : سبل ومتطلبات تنشيط الاستثمارات العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي

تتمثل أهم عوامل تشجيع الاستثمارات العربية البينية في المتطلبات القانونية، العوامل البنيوية والتمويلية، العوامل الفنية والإدارية، والعوامل المرتبطة بالمستثمرين. وهذا ما سنشير إليه من خلال هذا المطلب.

مجموعة المتطلبات القانونية: إن مسار التطور في حجم الاستثمارات العربية البينية يتطلب بروز مجموعة من العوامل القانونية التي تعكس في مجملها تشريعات قانونية تعمل على تشجيع الاستثمارات فيما بين الدول العربية يتضمن تشكيل مجلس تنسيق عربي لمحاولة إيجاد تشريع قانوني يعمل على توحيد مختلف التشريعات العربية في إطار يخدم المصلحة الاقتصادية للبلدان العربية وبما يضمن كفاءة الامتيازات والتسهيلات والإعفاءات التي تتضمنها تلك القوانين والذي ينعكس بدوره كعامل استراتيجي لتشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية وبما يعمل على استمرارها وزيادتها بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن التشريعات العربية في مجالات الاستثمار وكحد أدنى ما يلي:

1- منح الإعفاءات الضريبية الخاصة للاستثمارات العربية البينية وعدم التقيد بتوفير حد أدنى لحجم المشروعات (قيمة الموجودات الثابتة) ليكون لها حق التمتع بالإعفاءات الضريبية ؛

2- تسهيل الإجراءات القانونية في مختلف البلدان العربية للطلبات المقدمة من المستثمرين لأغراض الاستثمار وإصدار قرار الترخيص للمشروعات الاستثمارية بيسر وسهولة ؛

3- ضمان التشريعات العربية بالحرية المطلقة للمستثمرين وأصحاب المشروعات في التصرف بها بالطريقة التي يرونها وبما لا يخل بالشروط القانونية الواردة في تلك التشريعات؛

4- ضمان التشريعات العربية للمستثمرين العرب الحرية في إدارة مشاريعهم وفقا لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم؛

5- ضمان التشريعات العربية بعدم تأميم المشروعات الاستثمارية العربية أو الاستيلاء عليها وكذا عدم حجز الأموال المستثمرة أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ وفرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء؛

6- ضمان حرية المستثمرين العرب في إعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى بلدانهم أو البلدان التي يرونها سواء أكان عينيا أو نقدا عند التصفية أو التصرف؛

7- ضمان حرية المستثمرين في تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمارات الأموال العربية في المشروعات الاستثمارية .

العوامل البنيوية: تتمثل العوامل البنيوية في مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح تلك الاستثمارات وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلي[1]:

1–ضرورة توفر الهياكل و البني الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والموانئ والمطارات والطاقة وغيرها من المتطلبات الأساسية لجذب الاستثمارات العربية والتي تلبي متطلبات المستثمرين حيث أن عدم توفر أو قصور تلك الخدمات الأساسية له أثره الواضح في أحجام المستثمرين عن إقامة مشروعاتهم الاستثمارية أو إعاقة تنفيذ الاستثمار في المواعيد المبرمجة وما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف ينعكس بدوره على ضعف العوائد من تلك الاستثمارات ،ومن ثم التأثير على إمكانيات نجاح المشروعات بل وعلى إمكانية استمرارها .

2–ملائمة أسعار الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية حيث أن ارتفاع أسعار تلك الأراضي قد يجعل الكثير من المشروعات الاستثمارية المزمع إنشاؤها غير ذات جدوى وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة تدخل الحكومات العربية وتقديم تسهيلاتها للمستثمرين العرب وبما يكفل شراؤهم للأراضي اللازمة لإقامة تلك المشاريع وبما يتلاءم مع العوائد من تلك الاستثمارات .

3–ضرورة توفير الحكومات مناطق صناعية تتوفر فيها مختلف الخدمات والمرافق الصناعية اللازمة لإقامة البنيان الصناعي الأمثل وبحيث تتساوى فيها الامتيازات المقدمة للمستثمرين العرب كافة دون أدنى فوارق في الحقوق والامتيازات .

4–تمكين مشاريع الاستثمارية من استيراد ما تحتاجه من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج لمزاولة نشاطها وعدم فرض أي رسوم جمركية عليها

العوامل التمويلية: تتمثل أهم المشاكل التي تواجه المستثمر العربي في غياب أو ضعف الأسواق المالية وتكمن أهمية مثل هذه الأسواق في كونها تؤدي وظيفة الوسيط المالي في الأجلين المتوسط والطويل من السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية ولأغراض تشجيع الاستثمارات العربية البينية يتطلب ما يلي:

1– العمل على إيجاد عملة نقدية عربية موحدة ؛

2– توفير سوق منظمة لتبادل الأوراق المالية فيما بين الدول العربية؛

[1] بركات عبد الله ،**معوقات الاستثمار في اليمن** ،صنعاء ،الثوابت للنشر ، 1999 ،ص 114

3- تشجيع الحكومات العربية للبنوك والمؤسسات المصرفية على منح الائتمان للمستثمرين الوطنيين والعرب في مقابل تقديم ضمانات مقابل تلك القروض وبما يساعد المستثمرين في الحصول على مصادر تمويلية في مختلف الأقطار العربية؛

4- العمل على تأهيل محاكم تجارية عربية للنظر في القضايا التجارية؛ العمل على ثبات أسعار الصرف للعملات العربية وبما يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإيجاد نوع من التوازن الإيجابي في الاقتصاديات العربية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك تضمن المشروع المقدم إلى الجامعة العربية لتطوير العمل العربي المشترك والذي يهدف إلى إنشاء المصرف العربي للاستثمار والتنمية وبما يعمل على تحقيق الأهداف التالية:

1- توثيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في مجالات الاستثمارات المختلفة؛

2- العمل على الارتقاء بضمانات حماية الاستثمار في البلاد العربية من خلال توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية في الدول الأعضاء بقروض ميسرة مع التركيز على المشروعات المشتركة بين أكثر من دولة عربية بما يدعم التكامل العربي وذلك من خلال القروض متوسطة وطويلة الأجل بشروط توفر الجدوى الاقتصادية؛

3- تمويل المشروعات ذات الطابع الاستثماري مع منح أفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية والمشروعات العربية المشتركة؛

4- مساعدة ودعم الدول الأعضاء في برامجها للإصلاح الاقتصادي والهيكلي؛

5- تطوير الإطار المؤسسي للتمويل الإنمائي للدول بما يلبي حاجاتها لتمويل المشروعات الاستثمارية والتنموية؛

6- الإسهام في تأمين حرية انتقال رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة ؛

7- مساعدة القطاع الخاص في الدول الأعضاء من خلال نافذة تخصص لهذا الغرض؛

8- المساهمة في تهيئة البيئة المناسبة لتنمية الاستثمار بين الدول الأعضاء من خلال توفير المعلومات اللازمة للترويج للاستثمار فيها.

العوامل الفنية والإدارية: وتتمثل في مجموعة من العوامل الفنية والإدارية اللازم توفرها لنجاح الاستثمارات العربية وتتمثل أهم تلك العوامل في الآتي:

1- ضرورة توفير الإحصاءات والبيانات التي يستند عليها في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للاستثمارات العربية خاصة البيانات الخاصة بأوضاع السوق الاستهلاكية وواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

2- العمل على توفير برامج استثمارية وإستراتيجية واضحة من قبل الحكومات العربية تجاه النشاط الاستثماري؛

3- ضرورة تأهيل الكوادر في الأقطار العربية المختلفة في مختلف المجالات بالإضافة إلى التنوع في برامج التدريب؛

4- إعطاء الأولوية في الاستيراد للسلع المنتجة من البلدان العربية وبما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات وبما يعمل على توسيع نشاط المشروعات الإنتاجية في البلدان العربية وتوفر حوافز لاستثمارات جديدة؛

5- توفير معايير ومواصفات موحدة في البلدان العربية للجودة وبما يجعل المنتجات العربية قادرة على الوفاء بمتطلبات المستهلك العربي ورفض المنتجات الأجنبية؛

6- العمل على خلق روح المنافسة بين الاستثمارات العربية والعمل على تنوع تلك الاستثمارات وبما يضمن عدم التركيز على منتجات معينة وإغفال بقية المجالات ؛

7- العمل على تطبيق قوانين الاستثمار دون التمييز بين مختلف المستثمرين بما فيها الإعفاءات الجمركية والإعفاءات من سداد الضرائب؛

8- العمل على توفير دراسات دورية حول أوضاع السوق وبما يمكن المستثمرين من وضع خططهم الإنتاجية بالاعتماد على تلك الدراسات وبما يكفل تحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق في مختلف أسواق السلع والخدمات.

العوامل المرتبطة بالمستثمرين: إن الجهود في الاستثمارات العربية البينية لا تتوقف على العوامل السابق ذكرها فقط بل إن هناك عوامل ترجع إلى المستثمرين كطرف أساسي من أطراف عملية الاستثمار والدور الذي يجب أن يضطلع به المستثمر العربي بدءا في سعيه لضمان نجاح العملية الاستثمارية ،وذلك رغم الأهمية القصوى لدور مناخ الاستثمار وتأثيراته إلا أن هناك جوانب أخرى تدخل في صميم مسؤوليات المستثمر العربي وواجباته ومن أهم العوامل المرتبطة بالمستثمرين ما يلي[1]:

1- ضرورة توفر المقدرة الاستثمارية لدى المستثمرين العرب وعدم تركيزهم على الاستثمارات قصيرة المدى، حين أن المستثمر العربي ينقصه في كثير من الأحيان النفس الطويل الذي تتطلبه الاستثمارات المباشرة والتي هي بطبيعتها استثمارات طويلة الأجل تحكمها عوامل فنية معقدة تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة والمقدرة الاستثمارية في مختلف مراحل المشروع؛التركيز على مرحلة الدراسات الأولية للمشروعات الاستثمارية وبما يعمل على توفير بيانات دقيقة وكاملة لدى المستثمرين عن مختلف الجوانب المرتبطة بالمشروع الاستثماري من حيث الجدوى الاقتصادية للمشروع والمشروعات المنافسة للمشروع ودراسات السوق وغيرها من المتطلبات الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية؛

2- العمل إيجاد شركات استثمارية عربية من خلال إنشاء شركات مساهمة يتكون رأس مالها من مساهمات عديدة من المستثمرين العرب من مختلف الأقطار العربية؛

3- العمل على تنوع الاستثمارات في مختلف المجالات وبما يحقق الاكتفاء في السوق العربي من مختلف السلع والخدمات.

[1] بركات عبد الله،مرجع سبق ذكره، ص 118.

المبحث الثاني: الاستثمارات العربية بين الواقع والآفاق .

يعتبر الاستثمار العربي خاصة في مجالات الإنتاجية ،من أبرز المجالات الحيوية وأهميته في اطار التكامل الاقتصادي العربي فهو سبل تحقيق الهدف الأساسي لتكامل الاقتصادي العربي والمتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية ،وكذلك تقوي أواصر العلاقات بين الدول العربية ،على عكس الاستثمارات الأجنبية الوافدة من غير الدول العربية يسعى أغلبها إلى تحقيق مصالحهم الخاصة وسنتطرق في هذا المبحث إلى الواقع وآفاق الاستثمارات العربية ومعوقاتها.

المطلب الاول : واقع الاستثمارات العربية :

أولا: تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية الواردة خلال عام 2011.

وفقا لبيانات الواردة لعام 2011 والتي اقتصرت على 5 دول عربية فقط شملت الجزائر ،مصر، أردن ،تونس ،اليمن بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2011نحو 82،6 مليار دولار مقابل 2،3 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2010 ،أي ارتفاع بلغ معدله 113% .

توافرت بيانات الاستثمار العربي لعام 2010 من عشر دول عربية وتبلغ ما قيمته 12,5 مليار دولار .[1]

الجدول رقم :(01)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدوله من الدول العربية بالمليون دولار لعام 2011

	المصدر / المستقبل	الجزائر	مصر	الاردن	تونس	اليمن	الاجمالي
1	الإمارات	5,237.9	410.8	118.1	58.9	0.3	5,826.1
2	قطر	..	191.5	..	39.8	0.0	231.3
3	السعودية	..	206.3	7.0	0.1	6.2	219.6
4	الكويت	..	58.6	0.0	5.7	24.6	88.9
5	البحرين	..	66.2	7.0	..	..	73.2
6	أخرى	..	54.5	..	..	..	54.5
7	فلسطين	47.7	..	5.1	0.1	..	52.8
8	تونس	31.4	3.8	..	..	..	35.2
9	مصر	28.6	..	3.0	1.3	0.3	33.2
10	لبنان	..	18.4	10.4	0.3	0.0	29.0
11	العراق	..	..	24.5	1.2	..	25.7
12	ليبيا	..	12.4	2.8	9.4	..	24.6
13	اليمن	..	14.8	0.5	..	..	15.3
14	سلطنة عمان	..	11.9	..	..	..	11.9
15	الاردن	0.2	3.0	..	2.9	0.0	6.1
16	سورية	..	..	5.0	-	0.0	5.0
17	الجزائر	..	..	..	1.2	..	1.2
18	السودان	..	0.4	..	..	..	0.4
19	المغرب	..	..	..	0.1	..	0.1
	اخرى			81.5			81.5
	الاجمالي	5,345.8	1,052.6	264.9	120.9	31.5	6,815.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان والصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت،2011،ص127 .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :"**مناخ الاستثمار في الدول العربية** "،الكويت ،2011،ص127.

أ – التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011.

تصدرت الجزائر قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2011 ،حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 5،6 مليار دولار وبحصة 78% من الاجمالي ،وتليها مصر بحوالي 1،1 مليار دولار بحصة 15% ،الاردن بحوالي 265 مليون دولار وحصة4% ،ثم تونس بحوالي 121 مليون دولار وحصة 2% ، فاليمن بحوالي 31،6 مليون دولار وحصة 1% .

مقارنة بالنسبة الماضية فإن مجموعة الست ،أن الجزائر سجلت ارتفاعا نسبيا شهدت كل من دول مصر، الاردن تونس اليمن تراجع .[1]

الشكل رقم (02)

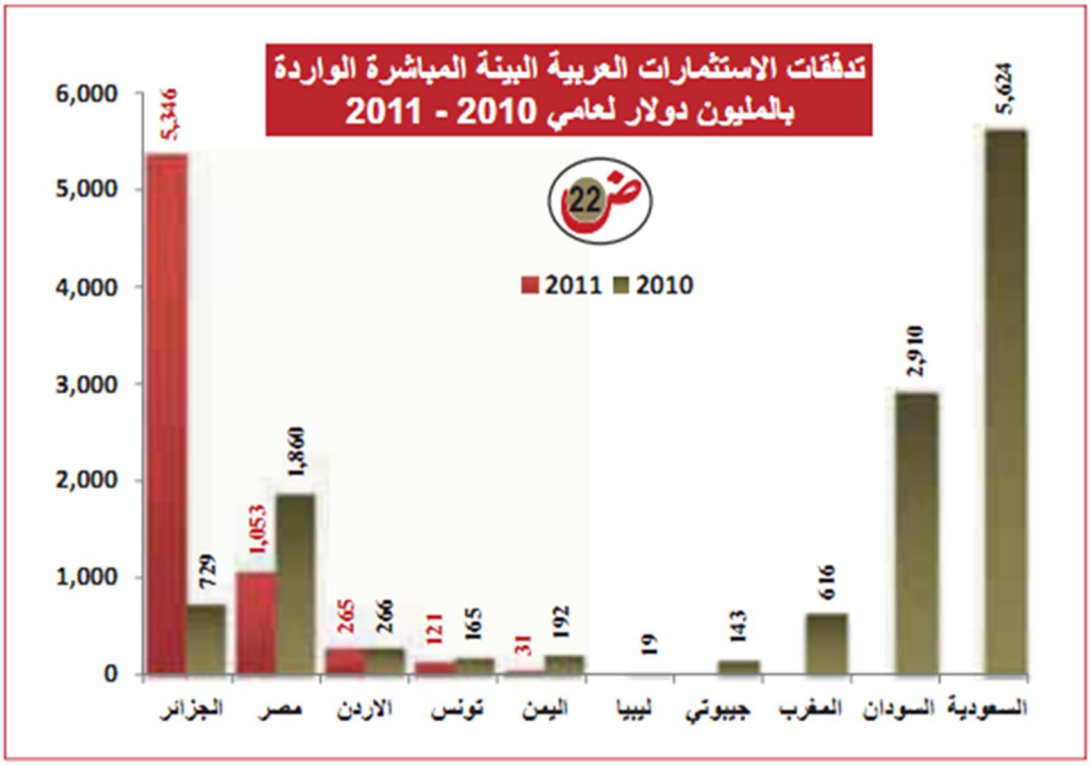

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان والصادرات ، مرجع نفسه،ص128.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه،ص128.

ب – التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات المباشرة العربية الصادرة خلال عام 2011 .

بناءا على البيانات المتوافرة من الدول العربية الست السابق ذكرها ،والتي استضافت استثمارات مباشرة من باقي الدول العربية موزعة حسب دولة إقامة المستثمر العربي ثم اشتقاق البيانات الاستثمارات المباشرة البينية العربية حسب الدول الصادرة منها هذه التدفقات .

تصدرت الامارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية لعام 2011 بتدفقات بلغت حوالي 5،8 مليار دولار ما نسبته 85% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة تركزت معظمها في الجزائر (5،2 مليار دولار) ،مصر (410,8مليون دولار) ، الاردن (118مليون دولار) وتونس (58,9مليون دولار)،وجات قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات العربية المباشرة بما قيمته 231مليون دولار ما نسبته نحو 3% من الاجمالي .

تركزت في مصر (91,5مليون دولار) وتونس (39,8 مليون دولار)حلت السعودية في المركز الثالث حيث بلغت الاستثمارات العربية الصادر منها نحو 219,8 مليون دولار وما نسبته نحو 3% من الاجمالي

تركزت معظمها في مصر (206.3مليون دولار) في حين بلغت قيمت الاستثمارات الصادرة من الكويت حوالي 89مليون دولار وحصة 1% من الاجمالي .

ج– التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2011:

تشير البيانات الوردة من خمس دول عربية ،شملت الاردن ، تونس ،الجزائر ، مصر ، واليمن ،الا ان معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاع الخدمات في بحصة بلغت 87% .كما استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 4% من الاجمالي ،وقطاع الزراعة ما نسبته 3%من الاجمالي ومما اقتصرت حصة القطاعات الاخرى على 6%من الاجمالي .[1]

الجدول رقم :(03)

التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدول بالمليون دولار لعام 2011

القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الإجمالي
الخدمات	37.3	98.8	5,235.4	537.5	6.2	5,915.3
الصناعة	225.8	8.9	110.4	(45.1)	0.6	300.5
الزراعة	1.8	..	..	191.0	24.6	217.4
أخرى	..	13.3	..	369.2	..	382.5
إجمالي	264.9	120.9	5,345.8	1,052.6	31.5	6,815.6

المصدر :المؤسسة العربية لضمان لاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه،ص

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :مرجع نفسه ،ص ص 128،129.

د – التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة لنهاية عام 2011:

تشير البيانات الواردة من ستة دول عربية ،شملت السعودية مصر الاردن تونس جيبوتي ليبيا إلا أن معظم الاستثمارات العربية البينية الواردة لتلك الدول والبالغ قيمها 77،2 مليار دولار تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 68،8% يليه قطاع الصناعة بلغت 26،1% من الاجمالي ،ثم قطاع الزراعة بما نسبته 4،1 % من الاجمالي بينما اقتصرت حصة القطاعات الاخرى على 1% من الاجمالي .[1]

الجدول رقم :(04)

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى المنطقة بالمليون دولار بنهاية عام 2011

القطاع	السعودية	مصر	الاردن	تونس	جيبوتي	ليبيا	الإجمالي
الخدمات	36,376	12,111	1,013	3,568	39	26	53,132
الصناعة	11,293	4,800	3,290	552	113	113	20,160
الزراعة	101	3,003	47	14	..	..	3,165
أخرى	..	..	250	179	180	134	744
إجمالي	47,770	19,914	4,599	4,313	332	273	77,201

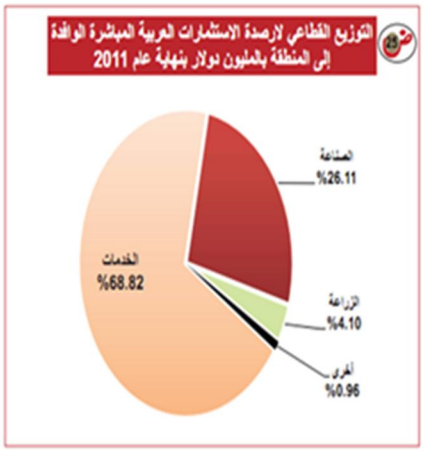

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مرجع نفسه ،ص

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه،ص123.

ثانيا: أرصدة الاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة:

شهدت بتدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من1995حتى نهاية عام 2011 ،تطورا(مع الاخذ في الاعتبار اختلاف الدول المشاركة في البيانات وعددها)من1،43 مليار دولار خلال عام 1995،إلى نحو 37،3مليار دولار عام 2005ثم إلى 16،5 مليار دولار عام 2006قبل أن تستأنف رحلة الصعود مرة أخرى إلى 35،4عام 2008 لتصل بعدها إلى 22،6 مليار دولار عام 2009 ثم إلى نحو 12،5 مليار دولار عام 2010 ثم إلى 6،8 مليار دولار عام 2011.[1]

الجدول رقم :(05)

تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2011 بالمليون دولار

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	الإجمالي
السعودية	12.2	20.6	27.0	198.0	82.0	76.8	651.4	716.9	297.3	958.0	28,797.0	1,649.0	6,388.0	12,758.0	11,623.0	5,624.0	..	69,879
السودان	38.8	554.0	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	610.0	657.0	2,455.0	2,004.0	3,339.8	4,806.5	4,036.0	2,909.8	..	23,312
مصر	455.0	711.0	532.0	390.0	277.0	113.0	96.5	100.4	125.5	418.0	363.1	3,273.6	1,874.6	2,422.0	1,711.7	1,859.9	1,052.6	15,776
لبنان	157.8	250.0	312.0	400.0	500.0	350.0	225.0	650.0	850.0	1,050.0	1,779.8	2,266.8	3,342.8	2,661.1	..	..	..	14,795
الجزائر	3.5	..	..	122.0	85.8	347.5	350.0	54.6	60.4	263.3	260.6	..	476.0	5,666.0	..	729.1	5,345.8	13,785
الإمارات	..	..	..	380.0	176.0	196.0	215.0	217.5	650.2	525.0	0.0	2,316.0	..	3,559.7	3,019.0	..	..	11,254
المغرب	59.8	61.2	48.0	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	1,105.4	1,121.4	350.1	832.6	841.1	608.6	616.0	..	6,464
سورية	333.5	303.0	328.0	212.0	224.0	8.7	43.5	46.5	42.4	427.2	955.4	225.0	370.0	1,539.6	..	..	..	5,059
تونس	54.7	70.2	135.0	290.0	506.0	49.1	69.1	75.0	67.4	107.3	153.8	2,363.8	165.5	213.2	144.6	165.5	120.9	4,751
الأردن	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21.0	17.6	27.0	299.4	959.9	816.5	473.2	756.3	266.4	264.9	4,053
سلطنة عمان	4.2	24.0	18.7	42.0	45.8	..	..	..	..	62.6	573.3	..	2,653.3	..	..	..	..	3,424
اليمن	11.9	66.0	11.0	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	58.8	203.9	849.6	92.0	392.8	652.2	191.8	31.5	2,961
ليبيا	..	..	..	..	..	80.4	85.0	82.7	102.6	23.6	300.3	246.4	302.1	31.6	47.5	19.4	..	1,322
البحرين	13.0	..	..	16.0	14.0	..	217.4	159.6	191.7	274.2	..	..	..	..	..	..	..	886
فلسطين	250.0	..	24.8	56.0	..	..	..	..	..	0.3	0.5	..	..	..	..	..	..	332
قطر	..	..	..	54.4	58.0	61.8	65.5	68.5	10.0	..	..	..	..	..	..	..	..	318
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	7.2	5.1	..	142.6	..	155
الإجمالي	1,430	2,094	1,590	2,314	2,183	1,817	2,647	2,912	3,844	5,958	37,263	16,504	20,660	35,370	22,599	12,525	6,816	178,526
إجمالي الوارد عالمياً	2,820	4,930	6,138	5,093	4,330	5,898	9,329	7,257	15,102	25,244	47,563	70,380	81,414	96,258	76,295	68,577	42,960	569,589
نسبة البيني من العالمي	50.7	42.5	25.9	45.4	50.4	30.8	28.4	40.1	25.5	23.6	78.3	23.5	25.4	36.7	29.6	18.3	15.9	31
عدد الدول المشاركة	13	10	11	15	14	13	14	14	14	15	14	11	13	13	9	10	5	17

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مرجع نفسه ،ص129.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :مرجع نفسه،ص129.

أ – التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الواردة [1995–2011]:

بلغت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة 1995-2011 نحو 178،5 مليار دولار بمتوسط سنوي 10،5 مليار دولار (17سنة).

تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 2005-2011إلى نحو 151،7 مليار دولار بمتوسط سنوي 21،7 مليار دولار أي ما يزيد عن 6أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها خلال الفترة 1998- 2004البالغة نحو 21،7مليار دولار بمتوسط سنوي 3،1مليار دولار .[1]

الشكل رقم: (06)

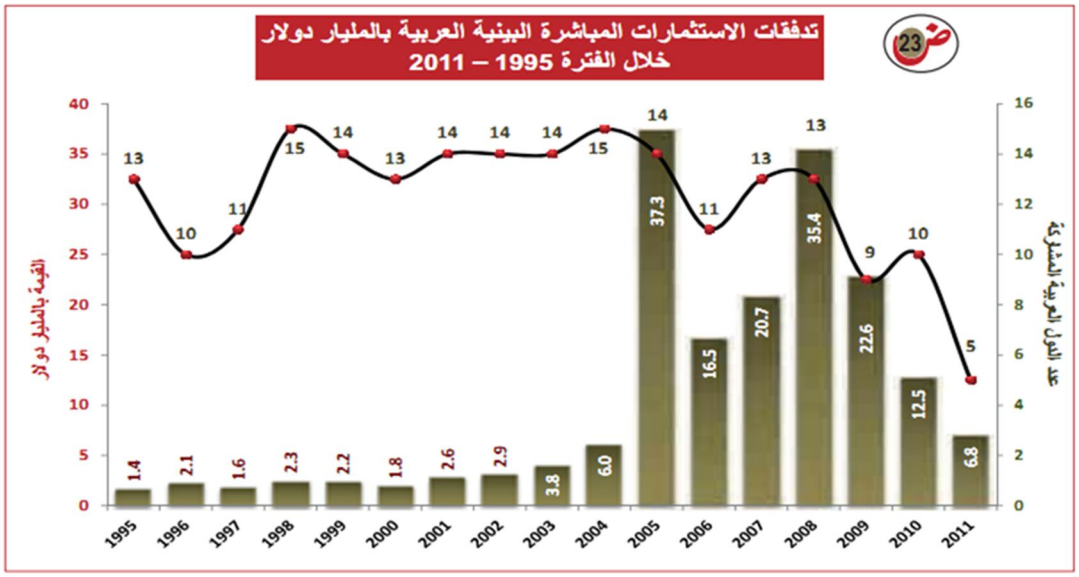

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه ،ص130.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:مرجع نفسه ،ص130.

ب – التوزيع الجغرافي لأرصدة الاستثمارات المباشرة العربية البينية الواردة [1995–2011]:

تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار العربي البيني بقيمة اجمالية للفترة 1995-2011 بلغت حوالي 47،8 مليار دولار وحصة 27%من الاجمالي، يليها السودان في المرتبة الثانية بحوالي 23،3مليار دولار وحصتها 13،2%من الاجمالي ،مصر في المرتبة الثالثة بنحو 19،9مليار دولار وحصتها 11،3%من الاجمالي ،لبنان في المرتبة الرابعة بحوالي 14،8مليار دولار وحصتها 8،4%،ثم الجزائر في المرتبة الخامسة بحوالي 13،8مليار دولار وحصتها 7،8% ، ثم البحرين في المرتبة السادسة بحوالي 13،5مليار دولار بحصة 7،7 %،ثم الامارات في المرتبة السابعة بحوالي 13،3مليار دولار بحصة 6،4 % ثم المغرب في المرتبة الثامنة 6،5 مليار دولار بحصة 3،7 % ثم الاردن بحوالي 4،6مليار دولار بحصة 2،6%،ثم تونس في المرتبة العاشرة بحوالي 4،3 مليار دولار بحصة 2،4%.[1]

الجدول رقم: (07)

رصيد الاستثمارات المباشرة الوافدة من الدول العربية إلى الدولة بالمليون دولار لعام 2011 (بيانات 11 دولة مستقبلة)

	المستقبلة/ المصدرة	السعودية*	مصر	البحرين*	الاردن	تونس	الكويت*	فلسطين*	سورية*	المغرب*	الامارات*	قطر*	جيبوتي*	ليبيا*	السودان*	الجزائر*	العراق*	سلطنة عمان*	لبنان*	الاجمالي
1	الكويت	16,893.0	2,912.5	5,284.0	234.8	112.3	..	..	353.0	563.0	786.0	396.0	..	154.0	173.0	164.0	127.0	121.0	121.0	28,395
2	الإمارات	12,620.0	4,433.7	1,744.0	482.4	2,793.0	552.0	..	727.4	170.0	..	..	68.5	40.8	..	..	..	..	..	23,632
3	السعودية	..	5,485.6	4,171.0	1,909.3	259.6	458.0	16.5	1,461.5	254.0	..	..	127.5	2.9	..	..	..	..	..	14,146
4	البحرين	7,757.0	903.3	..	780.6	0.2	1,508.0	..	2.8	..	..	..	..	3.3	..	..	..	..	..	10,955
5	الاردن	3,636.0	472.4	(23.0)	..	26.1	..	1,047.3	56.9	68.0	..	..	..	0.4	..	..	..	..	..	5,284
6	ليبيا	..	2,369.9	1,842.0	21.2	257.0	..	..	2.2	1.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	4,493
7	لبنان	3,060.0	784.3	1.0	35.4	5.3	2.0	..	116.4	30.0	..	..	1.5	..	..	..	..	..	..	4,036
8	قطر	482.0	572.4	226.0	72.6	640.2	754.0	173.6	7.1	..	..	..	..	12.4	..	..	..	..	..	2,940
9	مصر	1,200.0	..	5.0	268.7	1.2	..	59.3	144.9	..	..	..	26.0	7.1	..	..	..	..	..	1,742
10	العراق	302.0	474.1	..	544.5	11.3	..	..	355.3	..	..	..	0.5	5.1	..	..	..	..	..	1,693
11	فلسطين	470.0	517.0	..	169.7	0.7	..	..	25.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,183
12	سلطنة عمان	341.0	54.4	215.0	3.4	..	406.0	..	3.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,023
13	سورية	560.0	409.8	1.0	39.5	0.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1,011
14	اليمن	387.0	265.3	2.0	4.8	..	..	..	0.8	..	..	..	3.4	..	..	..	..	..	..	663
15	المغرب	..	81.8	1.0	..	13.6	..	..	..	..	..	..	49.2	3.7	..	..	..	..	..	149
16	السودان	49.0	93.1	..	1.8	181.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	325
17	تونس	8.0	33.9	1.0	0.1	..	..	..	..	22.0	..	..	..	43.6	..	..	..	..	..	109
18	جيبوتي	..	0.8	58.0	..	..	..	..	..	11.0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	70
19	الجزائر	5.0	49.2	..	0.3	10.9	..	..	2.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	68
20	الصومال	..	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	55.3	..	..	..	..	..	..	55
21	موريتانيا	..	0.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1
	الاجمالي	47,770	19,914	13,528	4,599	4,313	3,680	1,297	3,259	1,119	786	396	332	273	173	164	127	121	121	101,972

المصدر:العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه ،ص 131.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه ،ص131.

استحوذت 7دول هي :السعودية،السودان، مصر، لبنان ،الجزائر ، البحرين و الإمارات على نحو 144،4 مليار دولار نسبة 82%من إجمالي الاستثمارات العربية خلال الفترة 1995-2011 البالغة178.532مليار دولار.

الجدول رقم: (08)

رصيد الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدولة بالمليون دولار بنهاية عام 2011		
	الدولة	القيمة
1	السعودية	47,770
2	السودان	23,312
3	مصر	19,914
4	لبنان	14,795
5	الجزائر	13,785
6	البحرين	13,528
7	الامارات	11,254
8	المغرب	6,464
9	الاردن	4,599
10	تونس	4,313
11	الكويت	3,680
12	سلطنة عمان	3,424
13	سورية	3,259
14	اليمن	2,961
15	ليبيا	1,322
16	فلسطين	1,297
17	قطر	396
18	جيبوتي	332
19	العراق	127
	الإجمالي	176,532

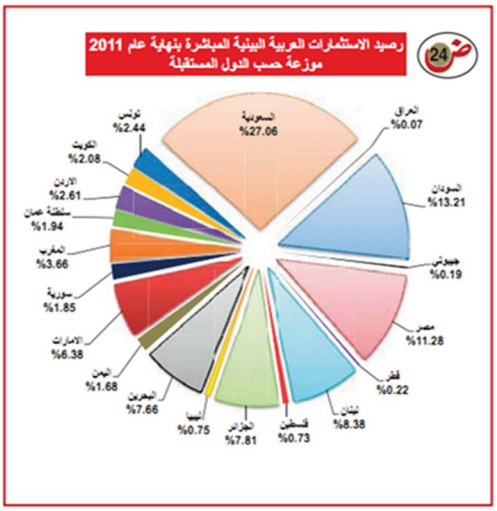

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،مرجع نفسه ،ص132.

المطلب الثاني: المعوقات الاستثمارات العربية.

يمكن تلخيص هذه المعوقات أو القيود ،التي تؤدي إلى تراجع الاستثمارات العربية سيتم التطرق إليها من جميع الجوانب :

1- معوقات ترتبط بعوامل اقتصادية ومالية:

تنجم عن استمرار هيمنة القطاع العام على العديد من الأنشطة الاقتصادية ،وعدم وجود منافذ تمويلية تقابل احتياجات المشاريع الاستثمارية ،وعدم نضج بعض الأسواق المالية العربية فيما يتعلق بالتمويل متوسط وطويل الأجل والسوق الأولية والثانوية للسندات .

2- معوقات ترتبط بعوامل بنيوية:

ذات العلاقة بالبنى التحتية من خدمات ونقل وموصلات ،وموانئ ومطارات واتصالات ،وتأسيس مناطق صناعية و طاقة ومياه الصرف صحي وتخزين وغيرها.

3- معوقات ترتبط بعوامل التشريعية:

تتمثل في قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار في جميع الدول العربية، إضافة إلى عدم التزام بعض حكومات الأقطار المضيفة بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين.

4- معوقات ترتبط بالعوامل تنظيمية وإدارية وإجرائية.خاصة في حالة تعداد الأجهزة المشرفة على الاستثمار ،واستمرار تعقيدات الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار .

5- معوقات ترتبط بتوافر الكوادر:

البشرية المؤهلة علميا فيما يتعلق بالخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتشغيل المشاريع الاستثمارية العربية .

6- معوقات خاصة بنقص المعلومات ودقة المعلومات: و عدم سهولة الحصول عليها أو عدم دقتها وعدم صدورها بشكل منتظم في عدد كبير من الدول العربية.[1]

[1] مرجع نفسه، ص136.

المطلب:تحديات وآفاق الاستثمار في الدول العربية

أولا:تحديات الاستثمار المباشر العربي البيني في الدول العربية

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية كما سبق و أوردنا ، إلا ان التدفقات لازالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم ، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي و الآسيان ولنافتا في أمريكا الشمالية ، ولذا فان الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال،في ضوء عدد من مؤشرات منها :

1- **حجم الاستثمارات**:الاستثمارات العربية البينية لم تبلغ بعد الحجم المطلوب سواء في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية وكذلك النظر لإمكانات الدول العربية الاستثمارية أو مقارنة بأداء بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى .

2- **التوزيع القطاعي** :على الرغم من هيمنة قطاع الخدمات عل التدفقات الاستثمار العربي البيني ،فإن الصورة تتبدل عند دراسة موقف كل دولة على حدة و خاصة الدول العربية الأقل نموا ،حيث ترتكز التدفقات في قطاع الصناعات الإستراتجية في بعض الدول أو احد القطاعات الخدمية الفرعية في الدول الأخرى.

3- **التوزيع الجغرافي** :يلاحظ تباين شديد في القدرة عل اجتذاب الاستثمارات المباشرة العربية البينية من دولة عربية إلى أخرى ،رغم ظهور بوادر ايجابية بتحسن أداء بعض الدول في السنوات الأخيرة .

ثانيا:آفاق الاستثمار في الدول العربية.

1- **من** المتوقع أن يبلغ الإنفاق الاستثماري الإجمالي في الدول العربية (21 دولة) نحو 4260مليار دولار خلال السنوات 6 المقبلة ما بين عامين (2012-2017)،حيث يتوقع أن يشهد نمو ا متواصلا من نحو 559مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 778.6% مليار دولار عام 2017 أي من المرجح أن يرتفع بنحو 39.6% % خلال الفترة.

2- تستند التوقعات الاستثمارية المتفائلة إلى الخطط الاستثمارية الضخمة المعلنة في العديد من دول المنطقة ولاسيما دول المجلس التعاون الخليجي فضلا عن الدول النفطية الأخرى والدول التي ستشهد وفرة اعمار وتنمية لفترة ما بعد أحداث الربيع العربي ،ولاسيما إذا تزامن ذلك مع الاستقرار أسعار النفط قرب مستوياتها المرتفعة الحالية و إضافة تحسن مناخ الاستثمار في دول الربيع العربي بعد تجاوز المراحل الانتقالية و استقرار الأوضاع السياسية والأمنية.

3- واصلت الدول العربية في هذا العام ،عرض المزيد الفرص الاستثمار المتاحة ولكن بوتيرة أقل اهتماما ،بسب الإحداث السياسية التي أدت لتراجع فرص الاستثمار المتاحة في معظم دول المنطقة ،فيما عدا الدول النفطية ، بتزامن مع ارتفاع الأسعار النفط ومواصلة تنفيذها خططا استثمارية طموحة لسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى1.5 تريليون دولار منها ما يزيد على تريليون دولار في الدول مجلس التعاون الخليجي نحو 200مليار دولار في العراق وحدها .

4- على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية،زاد ما تعرضه تلك الدول بشكل واضح على 2000 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تصل إلى 800 مليار دولار شملت جميع القطاعات في الدول العربية.

يبلغ عدد المناطق الحرة العامة و الخاصة الرئيسية التي تشمل المطارات و المنافذ نحو123 منطقة حرة في 19 دولة عربية، حيث يوجد العديد من المناطق الحرة الخاصة التي يتم إنشاؤها وفق شروط معينة لمشروع واحد و هو النظام المنتشر في بعض الدول العربية ومنها مصر و الإمارات على سبيل المثال.

5- استنادا إلى الخطط الحكومية المعلنة من قبل العديد من حكومات المنطقة توجد خطط لإنشاء العشرات من المناطق الحرة في بلدان المنطقة و التي من المتوقع ان تجد طريقها إلى التنفيذ بعد عبور المنطقة تداعيات المرحلة الحالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي

6- حسب مصادر قطرية يقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة في مصر والأردن والإمارات بما يزيد عن 112 مليار دولار لعام2014.

7- يقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة الإماراتية ما يزيد عن 16 مليار دولار عام 2014 منها 20% تقريبا تتم مع الدول العربية بقيمة تبلغ 19.2 مليار دولار وأكثر من نصف تلك القيمة (56%) تقريبا يتم مع دول مجلس التعاون الخليجي وحدها وبقيمة تبلغ 10.7 مليار دولار .

8- حسب مصادر قطرية يقدر حجم الاستثمارات الإجمالية في المناطق العربية الحرة المصرية والأردنية والعمانية بأكثر من 21 مليار دولار لسنوات المقبلة.

9- حظيت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية وتجدر الإشارة إلى الأزمة الغذائية والزراعية والقفازات في قيمة الفجوة الغذائية العربية من نحو 12 مليار دولار عام 1990 إلى 8 مليار دولار عام 2005 ثم إلى ما يزيد عن 25 مليار دولار عام 2008 ،مع توقعات وصولها إلى نحو 44 مليار دولار عام2020 .[1]

[1]:مرجع نفسه،ص137.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل مدى مساهمة الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث يعتبر الاستثمار كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وهو عنصر مهم بالنسبة له ،بحيث تناولنا المشروعات العربية المشتركة وأهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،والجهود المبذولة من طرف التكامل الاقتصادي الربي في مجال الاستثمار ،كما ان للاستثمارات اهمية كبيرة في التكامل الاقتصادي العربي من ناحية ربط اواصر العلاقات العربية في جميع المجالات، ودراسة مجموعة العناصر والقطاعات الجاذبة للاستثمار وهي قطاع الصناعة،قطاع الاتصالات ،قطاع العقارات ،قطاع السياحة ،قطاع المصارف وقطاع النقل،وسبل ومتطلبات الاستثمارات من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،وتتمثل هذه المتطلبات في مجموعة العوامل القانونية والبنيوية والتمويلية والفنية والادارية والعومل المرتبطة بالمستثمرين تناولنا ايضا الاستثمار بين الواقع والافاق فالاستثمار فهو سبيل تحقيق الهدف الاساسي لتكامل الاقتصادي العربي والمتمثل في التنمية ،واذا قورنت الاستثمارات العربية بالاستثمارات الاجنبية نجدها ضئيلة جدا وهذا راجع للمعوقات المرتبطة بعوامل بنيوية وتشريعية واخرى مرتبطة بعوامل تنظيمية ادارية واجرائية واخرى بالكوادر وكذلك نقص المعلومات ودقتها مع الاصلاحات نتوقع ارتفاع الاستثمارت العربية

الخاتمـــــــــــة

من خلال محاولتي المتواضعة لدراسة "**دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**" توصلت الى ان الوطن العربي يتطلع الى تحقيق التنمية و الرفاهية الاقتصادية،شانه في ذلك شان بقية الدول كالاتحاد الاوروبي وغيرها،من خلال اقتصاد قوي متكامل ومتماسك مبني على سياسات اقتصادية تهدف وتضمن تحقيق التنمية المستدامة،ورفع المستوى المعيشي،والاستقرار في جميع المجالات ،وهذا لا يتحقق الا بزيادة الاستثمارات وحجم المبادلات التجارية ،وتوسيع مناطقها وانشاء اسواق وبنوك موحدة ،بالإضافة الى توحيد الوحدة النقدية التي من شانها اثراء عملية التكامل الاقتصادي العربي.

لكن التجربة العربية في مجال الاستثمار لازالت في بدايتها، إذا نظرنا الى حجم الاستثماراتالعربية مقارنةبالاستثمارات الاجنبية،فالمشاريع المسطرة والمنجزة لا تعبر عن التكامل الاقتصادي العربي المراد ،كما أنالكيفيات والوسائل المتوفرة غير متوازنة وغير متكافئة وهذا راجع الى الاختلاف والتباين في الانظمة السياسية (الحكم) والسياسات الاقتصادية المنتهجة.

ان تحقيق التكامل الاقتصادي في الوطن العربي سوف يحدد مستقبل الملايين من العرب الذين ينتظرون ويطوقون الى منطقة ذات قوة اقتصادية وسياسية من شانها منافسة الدول الاخرى وتغيير المنهج السياسي العالمي اتجاه الوطن العربي فالمقومات الفكرية والمادية مؤهلة الى بعث روح الاستثمار وتنويعه ويتجسد ذلك في تحقيق عدة عوامل.

من خلال دراستنا وتحليلنا لوضعية الاستثمار في الوطن العربي ،توصلنا الى النتائج التالية:

1- التكامل الاقتصادي يعتبر اطار متميز من العمل يوسع أفق النشاط الاقتصادي وينسقه ،وينشط العمل الاقتصادي على صعيد المنطقة الاقليمية المتكاملة ،بحيث تتضاعف فرص العمل وتتضاعف امكانات النمو وتدمج المصالح الاقتصادية لدول الاعضاء بما يحقق رفاهيتها دون اي تميز .
2- اصبح التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الحالي ضرورة حتمية تمليها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة ،وتملك الدول العربية مقومات هائلة لأجل اقامته لم يمتلكها الاتحاد الاوروبي ورغم كل هذا مازالت الدول العربية لحد الان لم تحقق وحدتها الاقتصادية .
3- لازال نصيب الدول العربية من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة لدول العالم ضعيف ولا يتناسب وطموحاتها في رفع مستوى التنمية بها ،اما الواقع الحالي لاستثمارات الدول العربية فاتضح انها معتبرة لان عدد الدول المشاركة قليل مقارنة بالمشاركة جميع الدول العربية.

4- تواجه الاستثمارات جملة من التحديات اهمها استمرار هجرة رؤوس الاموال والاستثمارات العربية الى الخارج ،والتوترات التي تمر بها المنطقة العربية خاصة ازمة خاصة دول التي مسها ما يسمى بالربيع العربي ،الى جانب ذلك هناك معوقات تقف في وجه تنميتها منها التشريعية والبنيوية والمالية والادارية وغيرها،لذا لم تتمكن الدول العربية رفع مستواها لتسهم بشكل فعال في بناء تكاملها الاقتصادي .

5- ارتباط الاقتصاد بالسياسة في الدول العربية وربط الخلافات السياسية بالأنظمة الاقتصادية .

6- محدودية الاستفادة من مصادر التمويل العربية واللجوء الى مصادر التمويل الخارجية.

التوصيات والمقترحات:

1- الاستمرار في بناء شراكات وتكتلات اقليمية عربية من خلال ابرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف والاقليمية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد دول المغرب العربي واتفاقية اغادير وغيرها .

2- تطوير وتفعيل الاطر الحاكمة للتعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية خصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولاسيما اتفاقات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها .اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية واتفاقية تسوية المنازعات الاستثمار في الدول العربية .

3- تعزيز الاستفادة من القدرات مؤسسات التمويل العربية في تطوير البنية التحتية العربية وبرامج تحسين بيئة اداء اعمال هذا من تحقيق تكامل اقتصادي عربي .

4- تشجيع الشركات عبر القومية العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية وذلك بأنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة ولاسيما المشروعات المشتركة الكبرى وفي مقدمتها الربط الجوي والبحري والبري .

5- الحفاظ على تواصل النمو في التدفقات الواردة الى المنطقة العربية وخصوصا التدفقات العربية البينية وتلك التي تعظم القيمة المضافة على كافة الاصعدة بما في ذلك الحصول على التقنيات المتقدمة والمهارات الادارية والفنية وغيرها.

6- ايجاد آلية تحسن من قدرة كافة الدول وخاصة الدول العربية الاقل نموا على اجتذاب حصص اكبر من الاستثمارت المباسرة وتوزيعها بنمط اكثر عدالة فيما بين الاقاليم الداخلة لكل دولة على حده.

7- الاستمرار في تشجيع حرية انتقال العمالة فيما بين الدول العربية ولاسيما دول الفائض الى دول العجز.

8- تشجيع المؤسسات والجهات الاقليمية والدولية والقطرية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين والمصدرين الى الدول العربية ضد المخاطر التجارية والغير تجارية على تكثيف انشطتهم ،خصوصا وان دورها في الظروف الاستثنائية اثناء الاحداث السياسية حينما تتراجع دراجات الثقة واليقين يصبح اكثر اهمية .

9- ضمان الاستقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة المجتمع الدولي .

10- تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والاجراءات ،وكذلك اصلاح النظام القضائي وارساء قواعد الحماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية بين المستثمرين العرب واتباع افضل الممارسات الدولية في فض النزاعات التجارية .

11- ينبغي تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية ،مع اهمية الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي لرفع مستواها الى الامام .

12- يجب وضع الاولوية في المجال العمل الاقتصادي العربي المشترك لتنمية الاستثمارات العربية ودفع العمل الانتاجي المشترك اكثر مما يمكن في ازالة الحواجز التبادل التجاري القائمة ،فان الاستثمارات وبما فيها المشروعات العربية المشتركة تخدم اهداف التنمية القطرية واهداف التكامل الاقتصادي العربي.

قائمة المراجـــــــع

أولا: الكتب باللغة العربية:

1) أحمد زكريا صيام : **مبادئ الاستثمار**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2003.

2) بركات عبد الله : **معوقات الاستثمار في اليمن**، صنعاء، الثوابت للنشر، 1999 .

3) جاسم محمد: **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع ، 2008.

4) جميل الزيدانين : **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن، بدون سنة نشر .

5) حامد العربي الحضري: **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر ،2000.

6) حسين بوقارة: التكامل في العلاقات الدولية،،ط3،بدون ذكر دار النشر ،بدون ذكر بلد النشر 2008.

7) حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، ط1،دار الفكر العربي، القاهرةمصر،1998.

8) دريد كامل آل شبيب: **الاستثمار وتحليل الاستثمار**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن 2009.

9) رضا عبد السلام: **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الناشر المكتبة العصرية، المنصورة ،مصر ،2007،.

10) زياد رمضان : **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط4، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

11) سيد هاري: **أساسيات الإدارة المالية**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1992 .

12) شريف علي الصوص: **التجارة الدولية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن2012.

13) طارق الحاج :**علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1989.

14) طاهر حردان : **أساسيات الاستثمار**، دار البداية ودار المستقبل للنشر والتوزيع عمان،الأردن،2010.

15) طاهر فاضل البياتي:**اساسيات الاستثمار العيني والمالي**،ط1،دار وائل للطباعة والنشر ،عمان الاردن،1999.

16) طه عبد الله منصور ،محمد عبد الصبور محمد علي ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،دار المريخ للنشر السعودية،1987.

17) عبد الحميد إبراهيمي: "**أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

18) عبد الغفار حنفي: **الاستثمار في الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

19) عبدالمطلب عبد الحميد: **مبادئ وسياسات الاستثمار**، ط1،دار الجامعية ،الإسكندرية،مصر،2010.

20) عبد المطل بعبد الحميد:"**السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

21) علي توفيق الصادق: **التكامل الاقتصادي العربي**، ط1 ،بدون دار النشر ،القاهرة ،مصر،2010.

22) علي عباس: **إدارة الأعمال الدولية** ، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، 2009.

23) فليح حسن خلف: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الاردن، 2004.

24) محمد الحفناوي ونهال فريد مصطفى: **مبادئ وأساسيات لاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،2006.

25) محمد سيد عابد: **التجارة الدولية**، مطبعة الاشعاع الفنية، مصر ،1999.

26) مروان شموط،كنجو عبود كنجو: **أسس الاستثمار**، الناشر الشركة العربية المتحدة ،القاهرة ،مصر 2008.

27) نزيهة عبد المقصود محمد مبروك : **التكامل الاقتصادي العربي**، دار الفكر العربي، ط1، الإسكندرية مصر ،2006.

28) هوشيار معروف: **الاستثمارات والأوراق الملية**،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009.

29) الياس بن الساسي، يوسف القريشي: **التسيير المالي**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن 2006.

30) يوسف مسعداوي :**دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2010.

ثانيا: الكتب باللغة الاجنبية:

1) *PIERRE CONCO; la gestion financière de l'Enterprise,3éme ,idtion.*

2) *J P CENREUR ;la décision d'investissement et la politique de l'entreprise,3éme édition ,ALGER.*

ثالثا: الرسائل الجامعية.

1) بوشول السعيد: واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية وآفاقه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير ،كلية العلوم التسيير تخصص تجارة دولية،2008-2009.

2) عبد الوهاب الرميدي: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007.

3) فرج شعبان: التجارة والاستثمار البينيان كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي ،مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود ومالية ،جامعة الشلف،2005.

4) قدور بوزيدي: "التكامل الاقتصادي العربي"، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999.

رابعا: المجالات والملتقيات:

1) حربي محمد موسى عريقات: مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العالمي الخامس، لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة البترا الخاصة، الأردن _عمان ،2007

2) علاء شكري،عبد الله بدر باخت المطيري :مناخ الاستثمار في الوطن، المؤتمر العالمي الخامس ،كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة البترا الخاصة ، عمان _الأردن.2007.

3) مصطفى عبد الله كفري: "مداخلة العمل الاقتصادي العربي المشترك"، مؤتمر للتكامل الاقتصادي العربي "واقع ومستقبل"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

http :arabe cononccçinnit.Org/Projects/Project/listik:، أطلع على الموقع يوم :5-4-2013.

4) نعمان الزياتى: التكامل الاقتصادي العربي في يد القطاع الخاص، علي هامش قمة الرياض ،مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد21، جانفي2013.

5) http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1164946&eid=8

6) ونوغي فتيحة، لرغد فريدة :"التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الاوروبي ، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع ،2005.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التحديد دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث بات من الضروري على الدول العربية في العصر الحالي، إقامة تكامل اقتصادي عربي قوي وفعال حتى تحافظ على بقائها في هذا العالم الذي أصبح اليوم يعجب تكتلات الاقتصادية وأصبح كل تكتل منها يريد أن يسيطر ويحتكر على أساليب التنمية ويجعلها فيخدمه الدول الأعضاء فقط، وأمام هذا التوجه العام نحو إقامة التكتلات الاقتصادية وكذلك تعمل على إعطاء الأولوية لتوطين استثماراتها بداخل دول التكامل، لأن للاستثمارات دور كبير في تماسك وترابط العلاقات بين الدول العربية بما يعمل في النهاية على تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية لدول الأعضاء.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، التكامل الاقتصادي العربي.

تم بحمد الله